الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور بشير – البيض –

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: ادارة مالية

بعنـــوان:

دور هيئات الدعم والمرافقة في ترقية الاستثمار المحلي

(دراسة حالة وكالات دعم بولاية البيض)

من إعداد الطلبة:

نـــور محمد

يوسفي أسامة

أعضاء لجنة المناقشة

نورة سداوي	أستاذ محاضر ب	رئيسا
حسيبة مداني	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
حمزة سايح	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا نعمة العقل والدين

القائل في محكم التنزيل "وفوق كل ذي علم عليم"صدق الله العظيم

نتقدم بالشكر والتقدير الى الأستاذة المشرفة " حسيبة مداني

التي لم تبخل علينا بتوجهاتها ونصائحها القيمة.

ونتوجه بجزيل الشكر الى كل عمال وكالات الدعم

من المدير إلى الحارس على كل التسهيلات التي حظينا بها.

ونتقدم بعظيم الشكر و الامتنان الى من كان عونا وسندا لنا في اتمـــــام

هذا البحث

وفي الاخر هذه الكلمة نشكر كل من ساعدنا من قريب او من بعيد

حتى ولو بكلمة او إبتسامة

إهـــــداء

الى من علمني العطاء بدون انتضار .....

الى من احمل اسمه بكل افتحار....

أرجــو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا

قد حان قطافها بعد طول انتضار ....ستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد

والى الابد "والدي العزيز "

الى ملاكي في الحياة....الى معنى الحب والحنان ....الى بسمة الحياة وسر الوجود

الى من كان دعائها سر نجتاحي وحنانها بلسم جراحي وإلى اغلى الحبايب

"امي الحبيبة "

الى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي الى إخوتي وأخواتي

إلى ينابيع الصدق الصافي الى من معهم سعدت

برفقتهم في دروب الحياة الحلوةوالحزينة

الى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

أسامة يوسفي

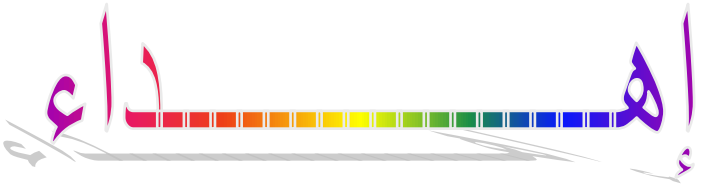

إلى النور الوضاء مصدر فخري ودخري

الى ذلك الينبوع الذي اغترفت منه الحنان

الى من جعل نفسه شمعة تحترق من اجل ان تنير دربي اليك يا "ابي الغاليّ

الى نور العيون والعقل الموزون والصدر الحنون الى البلسم الشافي والقلب الدافي

والحنان الكافي الى اروع ام في الوجود "امي الحبيبة "

من اعطاني كل شئ دون ان ينتظر شئ سوى نجاحي الى اخوتي الاعزاء

الى اعز صديق الذي قاسمت معه المرة والحلوة وهذا المشوار الدراسي

مُحَمَّد نور

يعد موضوع دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر من المواضيع المهمة، حيث إرتبط بظهور عدة مشاكل وصعوبات تعيق إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى خلق العديد من الاليات التي تهدف إلى دعم المقاولاتية، تهدف دراستانا الى استقصاء دور وكالات الدعم والمرافقة في ترقية الاستثمار المحلي بولاية البيض وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أحد أهم هذه الهيئات الداعمة والمرافقة للاستثمار المحلي، ومن خلال الدراسة الميدانية لهذه الوكالات الثلاثة بولاية البيض، تم التوصل إلى أنها تعمل على جمع عدد من الشباب في مشاريع استثمارية مصغرة، للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تقوم بمنح الإعانات المالية من خلال الصيغ المختلفة للتمويل والإمتيازات الجبائية الممنوحة للشباب، كما تضمن مرافقة المؤسسات المصغرة حتى تتمكن من كسب الخبرة اللازمة والقدرة على مواجهة المشاكل المحيطة.

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية؛ هيئات الدعم والمرافقة، المؤسسات الصغيرة؛ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

Le Résumé:

Soutenir et accompagner les entrepreneurs en Algérie est un thème important ", où il a été lié à l'émergence de plusieurs problèmes et difficultés qui entravent la création et le développement des petites et moyennes entreprises, Cela a conduit à la création de nombreuses machines visant à soutenir les entrepreneurs Agence nationale de soutien à la jeunesse et de l'emploi, Agence nationale de gestion du microcrédit et Caisse nationale d'assurance chômage L'un de ces organismes de soutien et d'accompagnement les plus importants pour les investissements locaux, à travers l'étude de terrain de ces trois agences de El bayadh, Il a été constaté qu'il réunit un certain nombre de jeunes dans des projets de micro-investissement visant à réduire le chômage et à réaliser le développement économique et social de l'État, octroyer des subventions sous diverses formes de financement et d'avantages fiscaux aux jeunes et veiller à ce que les microentreprises soient accompagnées afin qu'elles puissent acquérir l'expertise et la capacité nécessaires pour faire face aux problèmes environnants.

Les mots clés : Organismes de Soutien et D'Accompagnements ; Les Petites et Moyennes Entreprises; l'Agence National de Soutien et D'Emplois des Jeunes; L'Agence National pour la Gestion du microcrédit; Fonds National D'assurance Chômage.

المحتويات	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الملخص	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري لهيئات الدعم والمرافقة والاستثمار المحلي	33-12
تمهيد	12
المبحث الأول: ماهية الاستثمار المحلي	13
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار والاستثمار المحلي	13
أولا: تعريف الاستثمار	13
ثانيا: تعريف الاستثمار المحلي	14
المطلب الثاني: نشأة الاستثمار المحلي وتطوره التاريخي	14
المطلب الثالث: أنواع الاستثمار المحلي	15
أولا: من حيث الطبيعة القانونية	15
ثانيا: من حيث المدّة الزمنية	16
ثالثا: من حيث الموضوع	17
المطلب الرابع : أهداف وأهمية الاستثمار المحلي	18

أولا: اهداف الاستثمار المحلي	18
ثانيا: أهمية الاستثمار المحلي	20
المبحث الثاني: ماهية هيئات الدعم والمرافقة	21
المطلب الأول: مفهوم المرافقة وأهدافها	21
أولا: تعريف المرافقة	21
ثانيا: أسباب الحاجة للمرافقة المقاولاتية والدعم	22
المطلب الثاني: أهم الفاعلين في مجال المرافقة المقاولاتية	23
المطلب الثالث: أنواع وبيئة المرافقة المقاولاتية	27
أولا: أنواع المرافقة المقاولاتية	27
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة	30
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية	30
المطلب الثاني: الدراسات المحلية	31
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور وكالات الدعم والمرافقة في ترقية الاستثمار المحلي بالبيض	81-36
تمهيد	36
المبحث الأول: هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر	37
المطلب الأول: هيئات الدعم والمرافقة المباشرة	37
أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	37
ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	39
ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	42

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	43
المطلب الثاني: هيئات الدعم والمرافقة غير المباشرة	45
أولا: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
ثانيا: الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
المبحث الثاني: وكالات الدعم والمرافقة في ولاية البيض	48
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANADE ولاية البيض	48
أولا: تعريف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع البيض–	48
ثانيا: مهام الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية	49
ثالثا : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية البيض كآلية مرافقة	52
رابعا: طرق التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE	53
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض	56
أولا : التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض	56
ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة	58
ثالثا: أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر والصيغ الجديدة	59
رابعا: الصيغ الجديدة لتمويل أصحاب المشاريع	60
خامسا :أنواع التمويل في إطار جهاز القرض المصغر	61
سادسا: الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة	62
المطلب الثالث: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC في تشجيع المقاولاتية	65
أولا: تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	65
ثانيا: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	66
المبحث الثالث: وكالات الدعم والمرافقة والاستثمار المحلي بولاية البيض	70

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –البيض- ودورها في ترقية الاستثمار المحلي	70
أولا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاعات لسنة 2017	70
ثانيا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاعات لسنة 2018	71
ثالثا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاعات لسنة 2019	73
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض- ودورها في ترقية الاستثمار المحلي	74
أولا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض- حسب القطاعات لسنة 2017	74
ثانيا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض- حسب القطاعات لسنة 2018	76
ثالثا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض- حسب القطاعات لسنة 2019	77
المطلب الثالث: القطاعات الممولة في اطار وكالة CNAC –البيض-	79
خلاصة الفصل الثاني	81
خاتمة	83
قائمة المراجع	87

رقم	عنوان الجدول	صفحة
1	الهيكل المالي للتمويل الثنائي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –البيض	54
2	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –البيض	54
3	أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر	59
4	الهيكل المالي للتمويل الثنائي من جهاز القرض المصغر.	61
5	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي من جهاز القرض المصغر	62
6	صيغ التمويل الممنوحة من جهاز القرض المصغر	63
7	القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2017	70
8	القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال سنة 2018	72
9	القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال سنة 2019	73
10	القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2017	75
11	القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2018	76
12	القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2019	78
13	القطاعات الممولة في اطار وكالة CNACخلال سنة 2017 إلى غاية 2019	79

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مؤشرات محيط المرافقة المقاولاتية	29
2	الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية البيض	51
3	الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض	58
4	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطن	66
5	القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2017	71
6	القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2018	72
7	القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2019	74
8	القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2017	75
9	القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2018	77
10	القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2018	78
11	القطاعات الممولة في اطار وكالة CNAC فرع البيض	80

مقدمة

تحظى هيئات الدعم والمرافقة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه المؤسسات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، فالدلائل تشير إلى أن هناك اتجاها عالميا متزايدا لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميتها المتزايدة في اقتصاديات الكثير من الدول النامية منها والمتقدمة على حد سواء.

في ظل المنافسة العالمية المتنامية، بات قيام هيئات الدعم والمرافقة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مرهونا بمستوى أدائها، وتحقيقها لمستويات عالية من الأداء أو يتعرض لجملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وقدرتها على العمل منها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشاكل الإدارية والتنظيمية والمشاكل المتعلقة باليد العاملة غير المؤهلة ...الخ، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشاكل التسويق والمشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا وغيرها من المشاكل.

الجزائر وكغيرها من الدول أولت هيئات الدعم والمرافقة أهمية كبرى في بناء اقتصادها فأنشأت الوكالات والهيئات الداعمة لها، والتي تلعب دورا هاما في تمويل ودعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما يدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع بنوك ومنها ما يساهم في تمويلها دون اشتراك مع البنوك، ومن بين الوكالات التي تم إنشاؤها: ANGEM- FGAR- ANSEJ-CNAC-APSI-ANDI وصندوق الزكاة.

ولكن على الرغم من ذلك لا يزال عدد هذه المؤسسات قليلا ومعظمها تزول في بداياتها، ولهذا النقاش الحقيقي حول علاقة الدعم والمرافقة بالنية المقاولاتية لم تحظ بعدد كافي من الدراسات بل اتسمت بالندرة على هذا الأساس تبحث هذه الدراسة في النظريات، المقاربات والدراسات.

إشكالية الدراسة:

ما هو دور هيئات الدعم والمرافقة في ترقية الاستثمار المحلي بولاية البيض؟

وقصد التفصيل في هذا السؤال الرئيسي قمنا باقتراح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. كيف تؤثر هيئات الدعم والمرافقة في الاستثمار المحلي؟
2. ما هو دور هيئات الدعم والمرافقة في التنمية؟.

فرضيات الدراسة:

- ✓ لهيئات الدعم والمرافقة أثر كبير على ترقية الاستثمار الوطني والمحلي في الجزائر.
- ✓ يساهم الدعم المادي والفني المتمثل في التمويل كآلية دعم من طرف الوكالة محل الدراسة في ترقية الاستثمار المحلي وخلق مناصب عمل؛
- ✓ تعمل الوكالات الثلاثة (CNAC، ANGEM،ANSEJ) لولاية البيض على تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص نشاطها بولاية البيض، ومن خلال تمويلها للعديد من المشاريع الاستثمارية، وخلقها مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية، بالإضافة لدعم وتمويل قطاعات متعددة حسب رغبة أصحاب المشاريع ومنه تساهم في ترقية الاستثمار المحلي.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي تحتلها هيئات الدعم والمرافقة في مختلف الاقتصاديات إذا أضحت تمثل رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في تحقيق معدلات نمو مقبولة وكذا استقطاب اليد العاملة من خلال توفير مناصب عمل لطالبي العمل على اختلاف مهاراتها ومستوياتها التعليمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا الى:

1- تحديد مفهوم هيئات الدعم والمرافقة، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وخصائصها.

2- العمل على معرفة مختلف العمليات التي تقوم بها هيئات الدعم والمرافقة.

3- تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تفعيل دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسمح في تحسين أدائها وبالتالي نموها واستمرار نشاطها.

4- إلقاء نظرة شاملة على مختلف البرامج والهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5- معرفة مدى مساهمة آلية الدعم محل الدراسة في تعزيز التنمية المحلية وتحسين العمل المقاولاتي بولاية البيض.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية لعناصر الموضوع، أما في الجزء التطبيقي سيتم الاعتماد على منهج دراسة حالة والذي يتضمن إسقاط ميداني على وكالات الدعم

والمرافقة لولاية البيض من خلال جمع البيانات والمعلومات حول الوكالة وتحليلها بالاستعانة بالأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال البيانية.

هيكل الدراسة:

للإلمام بالبحث بجوانبه المختلفة تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان الإطار النظري ويتناول الاستثمار المحلي وهيئات الدعم والمرافقة، ويتناول في مبحثه الأول إشكالية مفهوم الاستثمار المحلي، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى المبحث الثاني: ماهية هيئات الدعم والمرافقة وفي المبحث الثالث الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان: دراسة ميدانية لدور وكالات الدعم والمرافقة في ترقية الاستثمار المحلي بالبيض، ويتناول في مبحثه الأول تقديم هيئات الدعم والمرافقة المباشرة وغير المباشرة في الجزائر أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى عرض وتقديم وكالات الدعم والمرافقة بولاية البيض ثم استعرض المبحث الثالث دور هذه الوكالات في ترقية الاستثمار المحلي بولاية البيض بالتركيز على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أما خاتمة البحث فقد تضمنت حوصلة للنتائج النظرية والتطبيقية للدراسة بالإضافة إلى مختلف التوصيات المتعلقة موضوع الدراسة.

الفـــصـــل الأول:

الإطار النظري لهيئات الدعم والمرافقة والاستثمار المحلي

تمهيد

أصبحت هيئات الدعم والمرافقة موضوع هام باتت الدول المتقدمة والأقل تقدما تعطيه أهمية كبرى، لماله من مكانة ودور في تطوير وازدهار البلدان، وقد حققت العديد من الدول نتائج وإنجازات كبيرة من خلال المقاولاتية على المستوى المحلي والدولي.

ولهيئات الدعم والمرافقة أهمية كبيرة في تنويع الاقتصاد واستحداث الثروة ومناصب الشغل، ولقد عجلت التغييرات والتحولات السريعة للاقتصاد العالمي ،إلى بروز المشاريع الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لدفع وتيرة التنمية عن طريق تجميع مشاريع المقاولاتية باعتبارها القاطرة الأمامية لها، محدثة نهضة اقتصادية واجتماعية ومؤدية إلى نمو سليم في الاقتصاد الوطني، إلا أن رهان نجاح مثل هذه المشاريع مرتبط بالمهارات المتوفرة لدى المقاول نفسه.

وسيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار المحلي

المبحث الثاني: ماهية هيئات الدعم والمرافقة

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية الاستثمار المحلي

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار والاستثمار المحلي

أولا: تعريف الاستثمار

لغة: يقصد بالاستثمار في اللغة، مصدر استثمر يستثمر وهو للطلب بمعنى طلب الاستثمار، وأصله من الثمر وهو له عدة معان منها ما يحمله الشجر وما ينتجه، ومنه الولد، حيث يقال الولد ثمرة القلب، ومنها أنواع المال. يقال :ثمر (بفتح الميم) الشجر ثمورا، أي ظهر ثمره، وأثمر الشيء أي أتى نتيجة، وأثمر ماله (بضم اللام) أي كثر، ويقال استثمر المال وثمره (بتشديد الميم) أي استخدمه في الإنتاج .

اصطلاحا: أما في الاصطلاح فيقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية، وإما غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.

يقصد بالاستثمار عموما اكتساب الموجودات المادية والمالية، أما الاستثمار (Investments) في الاصطلاح فيقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الكمائن والآلات والمواد الأولية، ما وا بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات .ويقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي: توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ،ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم[1] .

المفهوم الاقتصادي: «الاستثمار هو اكتساب الموجودات المادية، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى توظيف أو التثمير للأموال هو مساهمة في الإنتاج والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون شكل على سلع أو خدمات، وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية، وبالتالي كان المال عنصر إنتاج فلابد الإدارة على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة .

[1] شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية "تفييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009، ص 63.

المفهوم المالي: عادة ينظر إلى الاستثمار من قبل رجال الإدارة على أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من اسم التأهيل وودائع ...الخ .

المفهوم المحاسبي: يرى المحاسب أن الاستثمار رأسمال ثابت سواء كان منتجا أو غير منتج .

ثانيا: تعريف الاستثمار المحلي

لا يعتبر مصطلح الاستثمار المحلي مصطلحا ثابتا في معناه، وذلك كونه يستعمل للدلالة على ارتباط الاستثمار بالإدارة المعنية به، فهو يتغير بحسب تغير المكان الذي يراد نسب وتواجد الاستثمار فيه، وفي هذا البحث يقصد بالاستثمار المحلي ذلك الذي يرتبط بالإقليم الجغرافي للجماعات المحلية ويخضع لسلطتها وينعكس عليها وعلى مواطنيها بالفائدة المادية أو المعنوية وعلى المستثمر والدولة بشكل عام، وهو جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي.

يقصد به جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات و الاوراق المالية والمشروعات التجارية...الخ وهو يندرج تحت الاستثمار الوطن.[1]

المطلب الثاني: نشأة الاستثمار المحلي وتطوره التاريخي

يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي المباشر على أنه "إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا)، وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات". وفي حالة تكوين رأس المال هناك قراران مختلفان: يتعلق الأول بتحديد المستوى الأمثل لرأس المال، بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار، كما أن هناك أسلوبين للتفكير: يتمثل الأول باختيار الاستثمار كمعدل نحو التوازن، في حين يتمثل الثاني في سلوك أصحاب رأس المال .

[1] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار** ،عمان الأردن، دار المستقبل للنشر،2008 ص 36.

يتحدد أي قرار استثماري بشكل عام بثلاثة عناصر أساسية: العوائد، التكاليف والتوقعات (الجالودي،1997 .(تتمثل العوائد في مجموع التدفقات النقدية التي يدرها الاستثمار خلال مدة حياته الإنتاجية، وتتمثل التكاليف في مختلف النفقات التي يتطلبها هذا الاستثمار، ويستخدم سعر الفائدة عند خصم هذه التدفقات، في حين ترتبط التوقعات بسلوك المستثمرين تجاه متغيرات المحيط، وهي تخضع لدرجة التفاؤل أو التشاؤم لدى المستثمر.[1]

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار المحلي

سنقوم من خلال هذا العنصر بعرض أهم تصنيفات الاستثمار المحلي وكذا أهدافه ولكن قبل التطرق للأهداف سنقوم بتبيان العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام والتي تعتبر من أهم تصنيفات الاستثمار المحلي. للاستثمار المحلي تصنيفات عديدة نظرا لأهميته وأهدافه وطبيعته ومن بين هذه التصنيفات نذكر :

أولا: من حيث الطبيعة القانونية

يمكن تصنيف الاستثمار المحلي إلى ثلاث أنواع: استثمار خاص، استثمار عام (الحكومي)، استثمار مختلط .

-**الاستثمار الخاص:** تقوم هذه الاستثمارات على مبادرة الأفراد بشكل منفردّ، أو ضمن أسرة أو عدد صغير من المشاركين باستثمارات معينة، والتي تتخذ صيغاً مختلفة مثل قيام الفرد بالاستثمار في الأسهم والسندات أو أي نشاط أخر في السوق المالية المحلية أو قيامه ببناء عمارة سكنية للإيجار أو إنشاء مشروع صناعي أو زراعي .

الفصل الأول الأسس والمفاهيم النظرية حول الاستثمار المحلي والأجنبي.

[1] بوزيدة، حميد، 2006 ،**النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992 –2004** .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر .تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997

-**الاستثمار العام (الحكومي)**: فهي تتعلق بالاستثمارات العامة التي تكون مرتبطة بفلسفة النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الحكومة، وتبعاً لذلك تتبنى الحكومة مجموعة كبيرة من الاستثمارات تحت لواء الإشتراكية، في حين تكتفي في ظل الرأسمالية بالمراقبة و بالحصول على نسبة من الاستثمارات .

-**الاستثمار المختلط**: وتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لأهميتها القصوى في إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص[1] .

ثانيا: من حيث المدّة الزمنية

تصنف الاستثمارات المحلية من حيث المدّة الزمنية إلى ثلاث أصناف يمكن ذكرها من خلال ما يلي :

-**استثمار قصير الأجل**: تعتبر الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين

استثمارات قصير الأجل، وهي تتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة، القبولات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع .

-**استثمار متوسط الأجل**: وتتمثل في الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين وهي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي يحددها المستثمر (دولة مؤسسة أو أفرد) .

-**استثمار طويل الأجل**: تؤثر هذه الاستثمار ات بشكل كبير على المستثمر بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات.[2]

ثالثا: من حيث الموضوع

يشمل هذا التصنيف مجموعة متعددة ومختلفة من أشكال الاستثمار نذكر منها :

[1] محمد عدنان بن الضيف، **مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، 2013 ،دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان- الأردن، ص، 31.

[2] محمد حسين الوادي وآخرون، **دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية**، 2010 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان، ص: 22.

-استثمارات التحديث: ترمي هذه الاستثمارات إلى رفع المستوى التقني للمعدات والتي يكون من شانه تخفيض التكاليف المتوسطة مع الزيادة في النوعية، وتكون درجة المخاطرة فيها قليلة .

-استثمارات ذات طابع اجتماعي: وهي استثمارات تهدف إلى المساعدة على ضمان السير الحسن للنشاط الرئيسي وخلق جو ملائم للعمل كبناء سكنات للعاملين أو كبناء مطعم للعمال، كما يدخل في إطار هذا النوع من الاستثمارات مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتحملها برامج الدولة، والتي تقل أو تنعدم فيها الربحية فهي بذلكēدف إلى تقديم خدمات للأفراد من سكن ونقل وتربية وصحة ولا يراد من هذه المشروعات تحقيق أي ربح وإنما السعي لتحقيق المنفعة العامة .

-الاستثمارات التجارية: يتمثل هذا النوع في كل النفقات المتعلقة بالدعاية والإعلان والإشهار فهي تعمل على تحسين سمعة المستثمر وكذا مركزه في السوق، وتكون هذه الاستثمارات ذات أهمية أكثر عندما يكون المشروع الاستثماري جديد أو عند بعث منتجات جديدة[1] .

-استثمارات التوسع: وهي استثمارات تسمح للمشروع أو الاقتصاد أن يواجه تطور ونمو الطلب في القطاعات الحيوية في الاقتصاد، وفي هذا النوع من الاستثمارات يستلزم أن يوسع المشروع أو الاقتصاد من طاقته الإنتاجية وهذا لا يتحقق إلا إذا أضاف المشروع أو الاقتصاد لرأسمال الموجود أصلا طبيعة إنتاجية جديدة .

-استثمارات التجديد: وهو مخصص أصلا لتخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة يتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المتجددة محل عناصر الإنتاج والناتج وطرق الإنتاج السابقة[2].

المطلب الرابع: أهداف وأهمية الاستثمار المحلي

أولا: اهداف الاستثمار المحلي

[1] هواري معراج وآخرون، **القرارات الاستثمارية في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، 2013 ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط01 ، عمان- الأردن، ص- ص: 42 -45

[2] أحمد زكريا صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج-**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد03 ،ص: 87

تتباين أهداف الاستثمار المحلي حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر (دولة مؤسسة أو أفراد) ومستوى وطبيعة طموحاته وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة، ويمكن التركيز على الأهداف التالية :

-الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف

بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعدّ أمراً إستراتيجيا لأن التضحية بجزء من هذه الأصول أو كلها إما يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو يجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء في الوقت المناسب ووفق الشروط المحددة؛

-استمرار الدخول وزيادة بوتائر متصاعدة، ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات

المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتأكيد رغباته في رفع مستويات معيشته وثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.[1]

-تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبل[2].كما أن هناك أهداف للمشروع الاستثماري المحلي يمكن ذكرها كما يلي:

- **الأهداف الاقتصادية:**

-زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة فضلاً عن زيادة الدخل الوطني.

-زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة بكافة صورها وأشكالها.

-تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة

[1] هوشيام معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، 2009 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، ط01 ،عمان، ص: 21

[2] طاهر حردان، مرجع سابق، ص: 16

قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.

-تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الإختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة .

●الأهداف السياسة:

وتتمثل فيما يلي :

-تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات؛

-إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

-زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوى من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

-تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فعالة في المجتمع تأكد الأمن الوطني.

-تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم .

●الأهداف التكنولوجية:

-تطور التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية، لتصبح ذات كفاءة عالية للوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.

-المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.

-اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة[1] .

[1] أدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدّوى الاقتصادية**، 1999 ،الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 07

●الأهداف الاجتماعية:

-القضاء على كافة أشكال البطالة، و على بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة

-تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية

-إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

ثانيا: أهمية الاستثمار المحلي

للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي ،ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار ِ التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو ذا أردنا أن ،ونظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي : مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة .مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ذلك أن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم ،فكلنا نعلم أن العمل يمكن من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية وأن ينفق على التعليم والثقافة وغيرها.

مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية وتنهي التبعية لمجتمع آخر .مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة .مساهمة الاستثمار في توظيف أموال

المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين[1].

المبحث الثاني: ماهية هيئات الدعم والمرافقة

تعتبر المرافقة من أهم الآليات المبتكرة لدعم إنشاء المؤسسات بالنظر إلى كثرة التعقيدات المصاحبة لإنشائها وعلى هذا الأساس سنتناول مختلف المفاهيم والمقاربات المرتبطة بها بالإضافة إلى أهم الفاعلين في مجال المرافقة المقاولاتية. كما سنتطرق المحيط الذي تتم فيه المرافقة المقاولاتية.

ظهرت المرافقة المقاولاتية منذ عديد السنوات في الميدان العملي، لكن أكاديميا فهي حديثة النشأة حيث برزت ابتدءا من سنة 2000 من خلال أعمال كوكو دوكو، كما أن هذا المصطلح لا يوجد له مرادف عند الأنجلوساكسونين ويعتمدون على مصطلح الحاضنة- للتعبير عن فعل المرافقة في حين عند الفرانكفونيين نجد للمرافقة مرادف بالنسبة لهم فهي أحد آليات المرافقة المقاولاتية أي جزء من المرافقة.[2]

المطلب الأول: مفهوم المرافقة وأهدافها

أولا: تعريف المرافقة

المرافقة هي مصدر للفعل رافق يرافق ومعناها المصاحبة والملازمة، ورافق الشخص أي لازمه وسار معه في ترحاله، هذا من الناحية اللغوية.

وأما المرافقة في موضوعنا هذا فيقصد بها ملازمة الشاب البطال ومساعدته من طرف هيئة أو شخص يعرف بالمرافق من أجل إخراج مشروعه الاستثماري من الحالة النظرية التصورية إلى الحالة العملية التطبيقية على أرض الواقع عن طريق النصائح وإعطاء المعلومات واستعمال الخبرات اللازمة، وتبيان الإجراءات القانونية الضرورية لانطلاق أي مشروع.

المرافقة المقاولاتية هي عملية منظمة من طرف ثلاث جهات (المرافق، هيئة المرافقة، المقاول)، تتم خلال مدة زمنية محددة، تسمح للمقاول بالاستفادة من مختلف ديناميكيات التعلم (التدريب، التوجيه..) الحصول على الموارد (المالية،

[1] مجادي رضوان،" **سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر**"، مقال علمي منشور بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني ،المجلد السادس، الصادرة عن مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة ,2 ديسمبر 2017 ص 33.

[2] آمال بعيطه، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة، جامعة باتنة، .2017/2016

المعلوماتية..)، وكذا المساعدة على اتخاذ القرار (الوصاية...). [1]

المرافقة هي أسلوب لتفعيل الأجهزة والهياكل من أجل استقبال منشئي المؤسسات الصغيرة وتقديم النصائح والاقتراحات لهم وتوجيههم حول طريقة إنشاء وتنظيم مشاريعهم بالإضافة إلى تقديم خدمات تتناسب شخصية وقدرات كل فرد كهيكلة المشروع قبل تقديمه لمجلس الموافقة وكفالته. وصولا إلى تكوينهم ومتابعتهم محاسبيا ماليا وإداريا حتى تمكن أصحابها من تخفيف العقبات التي تعترضهم والتقليل من الصعويات التي تواجههم المرافقة هي طريقة للتكوين يتم من خلالها تحويل مهارات وتجارب شخص أو هيئة ما إلى شخص آخر وذلك بمنحه نصائح وتوجيه بعض الاقتراحات حول طريقة إتمام مهمة أو تنظيم، و"المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح التكوين، الدعم اللوجيستيكي، -التمويل-الإنشاء والمتابعة " للمؤسسات الجديدة.

ونشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الإستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك» مؤسسات التأمين «الضرائب» مؤسسات رأس مال المخاطرة.. وغيرها.

ثانيا: أسباب الحاجة للمرافقة المقاولاتية والدعم

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المؤسسات بحاجة إلى المرافقة المقاولاتية خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها ولعل من أهم هذه الأسباب ما يلي:[2]

أ- التعقد الفني: بحيث لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشائه الكثير من الخبرة والكفاءة التسيرية الكافية وبالتالي على منشيء المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الجيدة بالمشروع وروح المقاولاتية.

ب- تعقد المحيط الخارجي: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغيير وعدم الثبات وبالكثير من التعقيدات وهذا ما يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الإستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل.

ج- التعقد الإداري: غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ مشروعاتهم، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع والمعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب، التأمينات، مصالح العمل، الضمان الاجتماعي..، مما ينتج عنه تأخير في إجراءات الإنشاء القانوني للمشروع وانطلاق النشاط وقد يؤدي أحيانا إلى التخلي عن إنجازه.

[1] الجودي ججد علي؛ **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه علوم التسيير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015.

[2] أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، **مبادئ ريادة الأعمال**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الطبعة الأولى، 2016.

د- الضعف المالي: تتسم المؤسسات الصغيرة بالضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، وتتمثل أسباب هذا الضعف في ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل وصعوبة تكوين إحتياطات مالية للنمو بالإضافة إلى محدودية الأرباح التي تحققها المشاريع الصغيرة وتأثير الضرائب على المبالغ المتبقية.

هـ- الضعف القانوني والسياسي للمؤسسات الصغيرة: الكثير من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتجة عن سياسات وقوانين لا تؤخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المؤسسات بالإضافة إلى ذلك فهذه المؤسسات غير قادرة على تغيير هذا الوضع، حيث أنها تشكو من ضعف القدرة على التأثير في التشريعات مثل قوانين الضرائب وكذا ضعف القدرة على انتزاع الحقوق والضعف السياسي بسبب غياب نقابات وجمعيات مهنية خاصة بالمؤسسات الصغيرة.

و- هشاشة وضعف المشروعات حديثة النشأة: من مظاهرها معدل الوفاة والفشل العالية، فالدراسات التي أجريت تبين أن 9650 منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف و9620 منها فقط تبقى لأكثر من 10سنوات.

كل هذه التعقيدات دفعت إلى ظهور المرافقة المقاولاتية التي يتمثل هدفها الأساسي في إزالة هذه التعقيدات ومعالجة القضايا الأخرى التي قد تواجهها المؤسسات مثل الوصول إلى التمويل.

المطلب الثاني: أهم الفاعلين في مجال المرافقة المقاولاتية

يمكن أن تأخذ المرافقة أشكال متعددة حسب مصدرها وطبيعتها ومستوى تدخلها ومدتها والقطاع الذي تهتم به ولهذا يمكن حصر أهم الفاعلين في مجال المرافقة في الهيئات التالية:[1]

1-الدولة والهيئات المحلية:

نجد حاليا أن الدول المتطورة تشهد حركة واسعة للمساعدات المالية، وتنظيم المسابقات ومنح تسهيلات مختلفة من أجل مساعدة المنشئ، أما في الدول النامية فيبقى هذا الموضوع تقربا نظريا فقط وذلك نتيجة لتأخر تطبيق القرارات الوزارية، وغياب إستراتيجية عامة تعنى بالمؤسسات الصغيرة، والتي قد تظهر فيشكل اضطرابات ناتجة عن عدم التكوين الجيد للأعوان المعنيين بالمرافقة.

2-التنظيمات المالية:

تؤدي التنظيمات المالية دورا هاما فيما يتعلق بالدعم المالي والاستشاري، فهي تساهم في إنجاز الملفات المالية

[1] الدلو مهد حمدي عاشور، **واقع العوامل الريادية**، رسالة ماجستيرء الجامعة الإسلامية بغزة، 2018.

والدراسات اللازمة لحاملي المشاريع وأيضا في مجال منح القروض، إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات رأس المال المخاطر والتي عادة ما تمنح أموالا للمؤسسات الجديدة التي تتميز بقدرة عالية على النمو رغبة في الحصول على أرباح عالية مستقبلا.

3-حاضنات المؤسسات:

حسب المجلس الأوروبي فحاضنة المؤسسات هي عبارة عن مكان يلجأ إليه حاملي فكرة إنشاء مؤسسة جديدة، وهدفها هو رفع حظوظ النمو ومعدل بقاء هذه المؤسسات، مما يسهم بشكل كبير في التنمية المحلية وخلق مناصب للعمل وبأتي في درجة أقل جذب الاهتمام نحو التوجهات التكنولوجية[1].

ولقد أشارت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال إلى مجموعة من الأدوار التي تمارس من طرف هذه الهيئات كما يلي:

- ❖تقديم المساعدات في مجال التنظيم والإدارة خاصة في مرحلة الإنشاء.
- ❖تقديم مساعدات مالية مباشرة والتعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات
- ❖تقديم بعض الخدمات المكتبية المساعدة.

بالرغم من أن ظهور حاضنات الأعمال يعود إلى نصف قرن من الزمن إلا أنه لم يكن لها أي حضور في الجزائر إلا منذ فترة وجيزة تقدر بحوالي 8 سنوات تقريبا بالإضافة إلى محدوديتها، فمنذ سنة 2009 لم يتم إطلاق إلا حاضنة أعمال عمومية واحدة "الحديقة التقنية " وهذه الأخيرة تعاني من العديد من النقائص خاصة فيما يتعلق بموقعها الجغرافي (مدينة سيدي عبد الله)، وبعدها عن المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تنظيمها لعدد محدود من البرامج وقد تفرعت عن هذه الحديقة التقنية ثلاث فروع في كل من عنابة وهران وورقلة.

4-مشتلة المؤسسات:

تعتبر مشتلة المؤسسات أحد أجهزة المرافقة المكملة لدور ومهام الحاضنات وتعرف على أنها الهيئة التي تهتم باستقبال واستضافة حاملي المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (عادة الأربع سنوات الأولى) أي بعد إنشائها وتتكفل المشتلة بأداء ثلاث مهام أساسية:

[1] الصيرفي محمد عبد الوهاب، عصام عطية، رحاب السيد؛ **ريادة الأعمال المفهوم والنشأة والأهمية**، مجلة كلية التربية. العدد 22، 2020.

-أول مهمة تتمثل في مرافقة حامل المشروع؛

-والثانية هي مهمة توفير الخدمات الاستشارية؛

-أما الأخيرة فتتمثل في استضافة المؤسسة الفتية.

ويذلك تختلف الحاضنة عن المشتلة في كون الأولى تتكفل باستقبال ومرافقة حاملي المشاريع والأفكار عند قيامهم بإنشاء مؤسساتهم، أما الثانية فيتمثل دورها في استضافة المؤسسات التي أنشئت حديثا وتزويدها بخدمات ملحقة[1].

يمكن اعتبار أن التجربة الجزائرية في مجال مشاتل المؤسسات لا زالت حديثة ، حيث يوجد حاليا في بوعريريج وغرداية، أما الباقي تم إنشاؤها في سنة 2013 وهي: باتنة، بسكرة، ورقلة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، أدرار، البيض و سيدي بلعباس...

5-نزل المؤسسات:

قد تصل مهلة إنشاء مؤسسة واستقرارها الفعلي خمسة عشرة سنة، لهذا تقوم المشتلة باستعمال طريقة الإيجار المؤقت (عادة خلال كل 23 شهر) حتى تتجنب خطر بيع أو التصرف في المحلات من طرف المؤسسات التي تم استضافتها لهذا جاء نزل المؤسسات الذي يقوم بإمضاء عقد إيجار عادي (عادة لفترة 48 شهر) مع المؤسسة التي تخرج من المشتلة مع متابعة مرافقتها.

كما يوجد نمط آخر من أجهزة المرافقة والشبيه للمشاتل يعرف بمراكز الأعمال التي تعبر عن مراكز لتوطين المؤسسات الجديدة، وتمنح خدمات مختلفة مثل الهاتف والفاكس..إلخ، إضافة إلى توفير أماكن جديدة لإقامة مؤسسات جديدة، وتختلف هذه المراكز عن المشاتل في كون هدفها الأساسي هو الربح، وتتطلب بذلك تسديد إيجار معتبر من قبل المؤسسات المستضافة يتناسب وهذه الأماكن.

6-المنظمات غير الحكومية:

تعرف المنظمات غير الحكومية على أنها "علاقات تجمع بين فاعلين غير تابعين للحكومات"، وتهدف هذه المنظمات أساسا إلى تحقيق التنمية أما المنظمات غير الحكومية الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة فتعرف على أنها تنظيم مسجل رسميا ومعرف بوضوح يجمع فئة من الأفراد أو الجمعيات العمومية، والتي ليس لها عقد تأسيسي على أنها هيكل

[1] إيمان بوضرسة، **تحليل أثر المرافقة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة 2.

حكومي رسمي، هدف الربح المادي، تدفع بكل جهودها من أجل تنمية القطاع الخاص، وروح المبادرة، تسهم في تحويل التكنولوجيا والتجديد من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدول التي هي في إطار الاقتصاد الانتقالي، وإلى دول العالم الثالث.

7-الإفـــــــراق:

يعتبر الإفراق أحد الأشكال الجديدة التي بدأت تأخذ موقعها في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة، إذْ يتمثل في قيام مؤسسة ما بدفع عمالها إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومنحهم مساعدات مالية ودعم إمدادي، إضافة إلى متابعة المؤسسة الجديدة، مع الحق في الرجوع إلى الوظيفة في حالة الفشل[1].

8-الامتياز التجاري:

يعبر الامتياز التجاري عن إمكانية قيام صاحب المشروع بإنشاء مؤسسة تنشط في قطاع ماء من خلال الاستفادة من قوة مؤسسية قديمة، حيث يستفيد أساسا من استغلال علامة تجارية جد معروفة لدى الزبائن وأيضا لدى البنوك، ومن كل الآثار الإيجابية الناتجة عن هذا النوع من العقود) الشهرة، والسعر وأثر التعاضد، والتجديد، والمهارات، والمساعدة التقنية...)، إضافة إلى الحصول على الحماية من المنافسة في منطقة تواجد المؤسسة الجديدة.

المطلب الثالث: أنواع وبيئة المرافقة المقاولاتية

أولا: أنواع المرافقة المقاولاتية

1-المرافقة المعنوية: وهي من أهم أنواع المرافقة التي يحتاجها المنشئ منذ النقطة الأولى لانطلاق مشروعه، فهذه المرافقة تقدم للمنشئ النصح والتوجيه والإرشاد حيث تعمل على بلورةٍ أفكاره أو ضبطها وتجسيدها على أرض الواقع، لأنه عادة عندما يفكر المنشئ في إنشاء مشروعه تتراود عليه عدة أفكار وهو في هذه الفترة بحاجة لمن يؤكد له صلاحية هذه الفكرة وإمكانية تطبيقها على الواقع، حتى لا تبقى مجرد فكرة، ثم يحدد له ما هي الإستراتيجية الـتي سيتبعها للوصول إلى الهدف الذي يجب عليه تحديده بدقة، وهذا هو الدور الذي يلعبه المرافق في أولى مراحل عملية مرافقته للمنشئ حيث يقوم برفع معنوياته وتشجيعه.[2]

---

[1] بوسيف سيد احمد، **تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية**؛ أطروحة دكتوراه علوم التسيير غير منشورة؛ جامعة تلمسان، 2018.

[2] **بوسيف سيد أحمد، بن أشنهو سيدي مُحَّد**، تأثير إدراكات الرغبة والجدوى على النية المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات في الماستر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 330.

2- المرافقة الفنية: في هذه المرحلة يقوم المرافق بمساعدة المنشئ في دراسة الجدوى الاجتماعية أي الموارد الاجتماعية التي يحتاجها لمشروعه، وتحديد الشروط اللازمة لإنجاح المشروع من اختيار للموقع والآلات وكذلك مساعدة صاحب المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج، واستخدام الأنظمة المعلوماتية، بعد أن يكون قد حدد هو والمرافق الهدف الذي يربد الوصول إليه بدقة، وذلك بأن يجردا وبالتفصيل كل حيثيات المشروع دون إهمال أي شيء منها لأن أي خطأ أو تهاون في هذه المرحلة يؤدي إلى نتيجة يكون مآلها فشل المشروع، لهذا يجب أن يتوقع المرافق والمقاول كل المخاطر والصعاب التي يمكن أن يواجهها أثناء تنفيذ فكرة المشروع، لأن هذه المرحلة من المشروع تعتبر حساسة لأنها مرحلة اتخاذ القرارات ووضع التكتيكات التي سيتبعانها لتنفيذ الإستراتيجية التي حدداها في المرحلة الأولى من المرافقة[1].

3- المرافقة الإعلامية: تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ» وهي أن يوجهه للطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات والاتصال داخل مؤسسته، كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة، ولهذا يجب على المرافق أن يمنح المقاول المساعدة في مجال كيفية الإشهار والترويج بمنتجه[2].

4- المرافقة أثناء التدريب والتكوين: وتعتبر المرافقة هنا بمثابة عملية تلقين وتعليم، ففي هذه المرحلة من المرافقة يقوم المرافق بتلقين دروس للمنشئ عن المقاولة. وكيفية إنشاء مؤسسة، ويعرفه بصفات المقاول الناجح الذي يعتبر قائدا ومبادرا حيث يرتبط هذا النوع من المرافقة بضرورة تشكيل مجمع من المنشئين قائم على الكفاءات، وهذا التدريب والتكوين مستمر مع استمرار المؤسسة الصغيرة، فهولا يتوقف عند مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة. وتتم هذه المرافقة من خلال توفير دورات للتكوين وذلك بتشجيع عقد الملتقيات والندوات المتخصصة، وكذا دعم اقتناء الكتب والمجلات العلمية، والأدلة النموذجية للمشاريع حتى يستفيد منها المقاول في مشروعه.

5- المرافقة التكنولوجية: فضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة على التكنولوجيا واستخدامها وذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرافق للمنشئ عن التكنولوجيا الحديثة ودعم أسعارها.

6- المرافقة الإدارية: تتمثل في التسهيلات التي يقدمها المرافق للمنشئ والمتعلقة بالإجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، وإجراءات الحصول أو امتلاك العقار... الخ.

1- رحيم حسين، **نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد5، العدد3، 2005 ص41.

[2] المرجع نفسه. ص 42.

7- المرافقة المالية: لعلها من أهم ما ينتظره المنشئ عموما حيث تشمل المساعدة المتعلقة بالتمويل خاصة ترقية الادخار ومؤسساته، والمساهمة في ضمان جزءٍ من القروض، وتخفيض تكلفة التمويل وتمديد أجال السماح، والإعفاء الكلي أو الجزئي، ولفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية، أو الإعفاء من الضمان الاجتماعي خلال فترة محددة، وكذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشاريع كمشروعات التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشروعات التي تقام في المناطق النائية.

ثانيا: بيئة المرافقة المقاولاتية

هناك ثلاث أبعاد تميز البيئة التي تتم فيها المرافقة المقاولاتية: الديناميكية، العدائية وعدم التجانس.

1-الديناميكية: تشير إلى عدم اليقين المتصلة بالتغيرات في تفضيلات العملاء، في تكنولوجيا الإنتاج أو الخدمة أو شروط التنافس، ويكون المحيط ديناميكي عندما لا يمكن التنبؤ به، مما يجعل التخطيط لنشاطات المنظمة صعب، وبالتالي على المرافق أن يأخذْ في الاعتبار هذه المعوقات.

2- العدائية: يرتكز هذا البعد على الأخذ بعين الاعتبار نوعية النشاط» استراتيجيات المنافسة، مختلف

التحالفات التي تتم بين آليات المرافقة المقاولاتية، ومن أهم ما يميز هذا البعد المنافسة الشديدة على الأسعار والتوزيع، وكذا المنافسة في الحصول على الموارِدِ المالية والتكنولوجيات الجديدة.

3- عدم التجانس: يستوجب التكيف المستمر لآليات المرافقة مع تطور حاجات الزبائن خطوط الخدمات وقنوات التوزيع المقدمة، أما عن مؤشرات محيط المرافقة المقاولاتية فيمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مؤشرات محيط المرافقة المقاولاتية

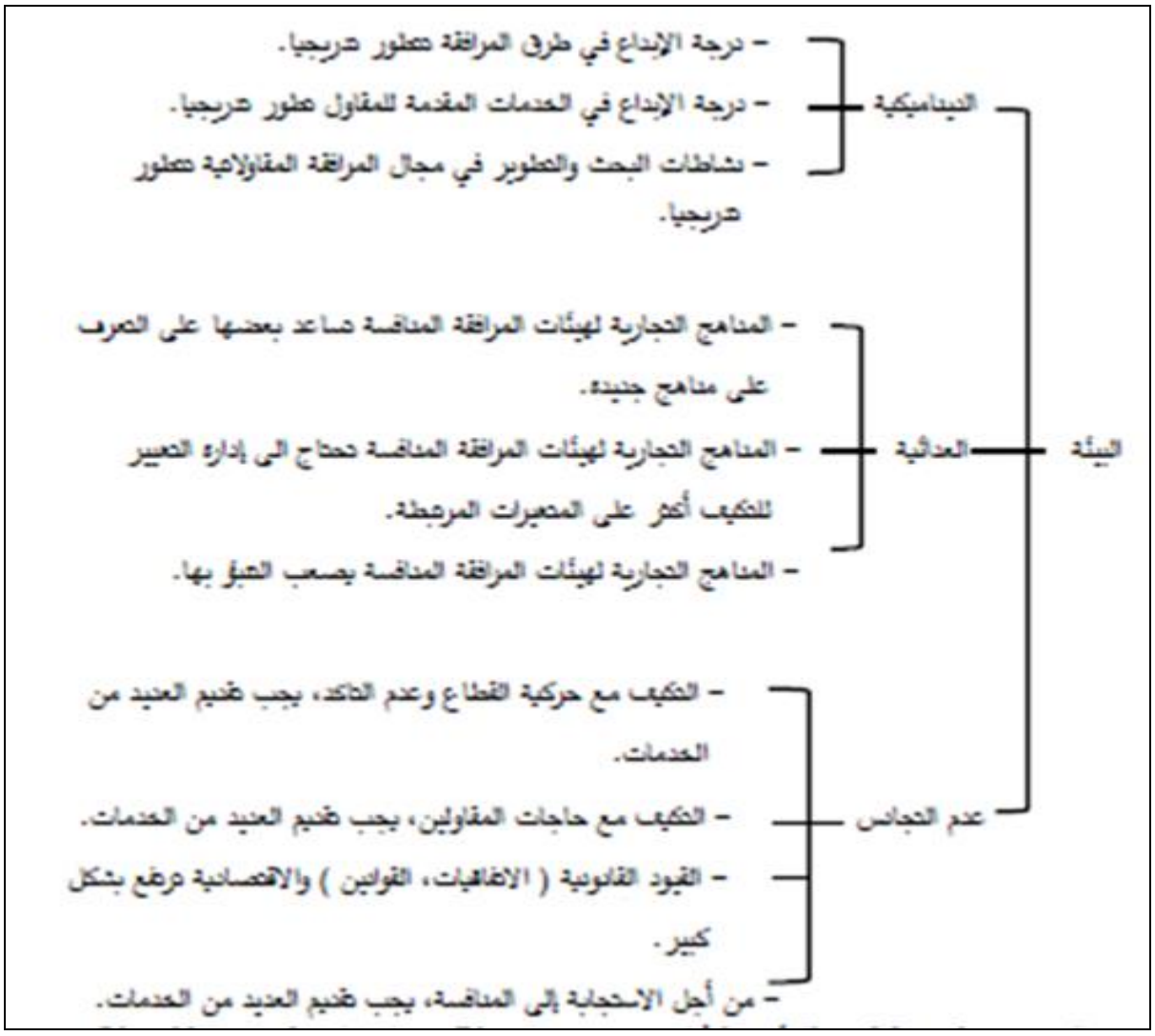

Source: Messeghem, **Livre blanc sur le structure d'accompagnement a la creation d'entrepries**, france, 2014, p81.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي كان هدفها إظهار دور هيئات الدعم المرافقة في تشجيع وترقية الاستثمار المحلي، وسوف يتم استعراضها حسب التسلسل الزمني لها:

المطلب الاول: الدراسات الاجنبية

- **دراسة CATHERINE LÉGER-JARNIOU** . تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طرق تطوير وتنمية الثقافة المقاولاتية لدى طلاب الهندسة، لتغيير مواقفهم وسلوكياتهم اتجاه في المستقبل، وتغيير هذه المواقف والسلوكيات يتطلب تكوينا وتعليما خاصا، فالتكوين أو التعليم التقليدي وفر المعرفة لا الممارسة وفق ما جاءت به الدراسة، وقد أظهرت أن نشر مثل هذه الثقافة ممكن لكن إذا استوفيت شروط عدة منها وضع وتطوير الثقة في النفس، ومدى مواءمة البيئة للتعلم أو التكوين، فتنفيذ نظام بنائي تعليمي ملائم يمكن من تطوير ثقافة المقاولاتية والروح المقاولاتية، وقد تبين بعد القيام بعمليات تكوينية لهؤلاء الطلاب أن ثقتهم في قدراتهم على حل المشاكل قد إرتفعت، وكذلك معارفهم وخبراتهم، وبالتالي فالدراسة ركزت على تطبيق منهج تكويني معين داخل الجامعة وقياسه عن طريق مقابلات قبل العملية التكوينية وبعدها لتحديد التغيير الذي تم على هؤلاء الطلبة

- **دراسة JEAN-PIERRE BOISSIN.BARTHELEMY CHOLLET.SANDRINE EMIN**) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وضعية ترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة، وكيف يمكن أن يحصلها الطالب حتى يتمكن من إنشاء مشروع بعد التخرج، وقد انصبت أبعاد قياس مدى إهتمام الطلبة بإنشاء مشاريع بعد التخرج على طبيعة التكوين المقاولاتي، الجنس، المستوى الدراسي، وكذلك المحيط الذي يتفاعل فيه هذا الطالب، وقد بينت الدراسة أن الثقافة المقاولاتية لدى هذا الأخير ركيزة أساسية لإستقطابه لإنشاء مشروع بدرجة ثقة وقدرة عالية في إمكاناته، وقد نسب هذا إلى طبيعة المحيط العملي ونظرته إلى المقاولاتية، كما أبرزت أن الإختلاف يكمن أيضا في جنس الطالب، الإناث والذكور والأشخاص المحيطين ،به المقربون وفكرهم المقاولاتية، وقد توصلت في الأخير إلى أن تفكير الطلبة في إنشاء مشروع بعد التخرج يختلف وفقا للثقافة المقاولاتية التي يمتلكونها، وأن الجامعة ملزمة بتطوير هذه الثقافة لديه عن طريق تضمينها في البرامج البيداغوجية، ووفقا للدراسة فإن هناك من الطلبة من يرى أنه يجب تكوينهم في مجال المقاولة وإن انشاء المشاريع ويجب أن يظهر ذلك في كشف نقاطهم عند التخرج.

المطلب الثاني: الدراسات المحلية

- **دراسة** شنيخر أسماء 2022 بعنوان: دور هياكل الدعم والمرافقة في بناء النية المقاولاتية لدى خريجي الجامعات الجزائرية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. إن الهدف الرئيس للدراسة هو اختبار النموذج النظري المقترح الذي يمثل العالقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في النية المقاولاتية والدعم والمرافقة لدى عينة من الخريجين، نتائج دراسة لها آثار على صانعي السياسات في تعزيز ريادة الأعمال للخريجين في البلدان الناشئة، يقدم الاستطلاع أدلة تدعم الحجج النظرية القائلة بأن العوامل الخارجية تؤثر على التحكم السلوكي للمقاولاتية المتصورة وتؤثر على النية المقاولاتية من خلال تصورات الفرد للتحكم السلوكي.

- **دراسة** بشرى طيور 2019 بعنوان: دراسة دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. من خلال هذا الموضوع تسعى الدراسة الى تحقيق جملة الأهداف أهمها ما يلي :

– محاولة تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الاسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين؛

– التعرف على احتياجات المشاريع المقاولاتية والمشاكل والمعوقات التي تواجهها؛

– الاطلاع على اهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ان كل من المرافقة والتكوين في آليات الدعم محل الدراسة تعمل على ترقية المقاولاتية بشكل مقبول فقط، مع وجود حزمة من النقائص والصعوبات من عدة جهات أدت إلى هذا التباطئ، والتي بدورها تسعى إلى تذليلها والحد منها بتحيين برامج المرافقة والتكوين سنويا.

- **دراسة** بن جمعة أمينة وجرمان الربيعي تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور دار المقاولاتية في تفعيل فكرة إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لدى طلبة الجامعات، فبعد أن كان الخريج الجامعي يبحث عن منصب شغل أصبح هو من يخلق يوفر مناصب الشغل، ويتحقق ذلك بدمج وربط ثقافة المقاولاتية ببرامج التعليم العالي العالي، التي يتمكن من خلالها بإكتساب مختلف المهارات (مهنية ، التقنية والإدارية والشخصية) والمواقف والسلوكيات، وتنمية الروح المقاولاتية بما تحمل في طياتها من روح المبادرة والمخاطرة، وثقافة العمل الحر...، والتي يتم تنميتها وتثمينها عن طريق برامج الدعم التي يتم خلقها على مستوى الجامعة كدار المقاولاتية وقد خلصت الدراسة إلى أن دار

المقاولية تساهم في تمكين الطلبة من الدخول إلى عالم الأعمال من خلال تقديم الدورات التدريبية وا استشارات التجارية وتوفير بيئة أعمال متكاملة تساعدهم في تحقق واستدامة مشاريعهم.

- **دراسة** مولاي حاجة مباركة وآيت جميلة، **الرغبة المقاولاتية عند الطلبة** .دراسة حالة عينة من الطلبة بجامعة ولاية سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: ادارة المشاريع، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى رغبة الطلبة الجامعيين في التوجه نحو المقاولاتية وانشاء مؤسساتهم الخاصة، ومن أجل هذا حاولنا دراسة مدى رغبة الطلبة الجامعيين ومن مختلف التخصصات ع اقتصادية، لغات، إعلام، كيمياء) نحو العمل المقاولاتي، حيث قمنا بإجراء دراسة ميدانية شملت عينة عشوائية مكونة من 280 طالب جامعي بولاية سعيدة، واعتمدنا في هذه الدراسة على إستمارة استبيان، ثم أجرينا معالجة.PLS وبرنامج EXEL وبرنامج SPSS ،2007 للبيانات المحصل عليها عن طريق استخدام برنامج. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن كل من المعايير الإجتماعية والتخصص لهما تأثير على الرغبة المقاولاتية عند الطلبة الجامعيين، كذلك توصلت إلى انه يوجد اختلاف في تأثير العوامل المحددة (الرغبة، المواقف المرتبطة بالسلوك، المعايير الإجتماعية، تصورات التحكم السلوكي على الرغبة المقاولاتية عند الطلبة.

- **دراسة** رضوان أنساعد، جامعة الشلف، في مقال حول دور آليات التشغيل في تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، يتمحور مشكل الدراسة حول الإشكال التالي: لماذا تشهد الجزائر ضعفا في نسبة المقاولاتية خاصة بين فئة خريجي الجامعة رغم تزايد هذه الفئة سنويا ، وانبثقت عنها تساؤلات فرعية تمحورت حول آليات التشغيل، واقع المقاولاتية في الجزائر والقرارات المتخذة لتنمية المقاولاتبة، وقد توصلت الدراسة إلى أن آليات التشغيل تلعب دورا كبيرا في تنمية الثقافة المقاولاتية وبالتالي تساهم في إنشاء مؤسسات صغيرة تعمل على خلق مناصب شغل وبالتالي امتصاص البطالة، وتقترح من اجل ذلك و خاصة على مستوى الجامعة، تعميم LMD ، إنشاء دار المقاولاتية، تعميم مقياس المقاولاتية والتركيز على المرافقة.

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن أهم آليات الدعم التي يجب توفيرها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هي التمويل على اختلاف أنواعه و صيغه باعتباره حجر الأساس الذي تعتمد عليه هذه المؤسسات سواء في مرحلة إنشائها وأثناء نشاطها، و كذلك خلق المناخ الاستثماري الملائم من خلال إنشاء هياكل و هيئات الدعم، بالإضافة إلى البرامج التنموية على غرار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذا التعاون مع الهيئات الدولية و الاستفادة من خبرات الدول الأجنبية لتطوير و ترقية هذا القطاع، حيث تتجلى فعالية و أثار هذه الآليات في الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني. كما أنها تعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول نظرا لسهولة تأسيسها ومرونتها وانخفاض رأسمالها وغيرها، ونظرا لدورها الاستراتيجي الرائد في التطور الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الدول، منها المتقدمة والنامية على حد سواء، جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين.

الفصل الثاني:

دور هيئات الدعم والمرافقة في ترقية الاستثمار المحلي بولاية البيض

تمهيد:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا لدور هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني، وكذلك على المستوى الاجتماعي بخلقها لمناصب العمل و التقليل من البطالة، و ذلك من خلال اعتمادها على عدة هياكل و مؤسسات تهتم خصيصا بدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و تساهم في ترقيتها، و تتمثل أهم هذه الهياكل في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM، والصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC، لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول: هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر

المبحث الثاني: وكالات الدعم والمرافقة في ولاية البيض

المبحث الثالث: وكالات الدعم والمرافقة والاستثمار المحلي بولاية البيض

المبحث الأول: هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض هيئات الدعم والمرافقة المباشرة وغير المباشرة المتاحة في الجزائر:

المطلب الأول: هيئات الدعم والمرافقة المباشرة

أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر» وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، ثم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 1404 المؤرخ في 22جانفي2004 المعدل[1].

1- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن ولاسيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الإشكالية وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة.

[1] صندرة سايبي, عبد الفتاح بوخمخم؛ **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة** ، مجلة الاقتصاد والمجتمع؛ العدد04؛ 2012

– دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض (العرض والبيع)[1].

2– مهام الوكالة:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز بمختلف الإعانات الممنوحة.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (عرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤوليين بتسيير الجهاز.

3– مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل وتنمية المقاولاتية في الجزائر:

تمثلت حصيلة الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 لغاية 2019 ما يعادل 985 919 مشروع في مختلف النشاطات، بحسب الإحصائيات الرسمية من توفير 1.302.278 منصب شغل مساهمة بذلك بنسبة 11.52% من العمالة في الجزائر وهي تفوق نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وازداد عدد المشاريع سنة 2019 ب 42.460 كما ارتفع عدد المناصب إلى 1.352.170 منصب شغل بالإضافة إلى إحصائيات الموقع الرسمي للوكالة على الأنترنيت عدد القروض الممنوحة خلال الثلاث سنوات الأخيرة إلى 31.12.202179.531 قرض.

اعتبر المدير العام للوكالة الوطنية للقرض المصغر عبد الفتاح جبنون أن "هذه المؤشرات إيجابية ومبشرة والهدف منها تحقيق الأهداف المرجوة بتحقيق مشاريع تنموية وخلق نشطات جديدة وصديقة للبيئة لدعم الاقتصاد الوطني، كما كشف أن مبلغ القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أكثر من 62

[1] المرجع نفسه.

مليار دج منذ نشأة الوكالة في 2004.

وأوضح السيد جبنون أن فئة النساء الأكثر استفادة من هذا الجهاز بنسبة 63.59% من إجمالي المشاريع المطلقة، حسب المدير العام الذي أشار إلى أن القروض الموجهة لشراء المواد الأولية "هي أكثر القروض المطلوبة من طرف المرأة[1]".

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة أحد هياكل المرافقة التي تسهم في دعم إنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة، فقد ظهرت كبديل عن التعاونيات الشبانية التي نشأت في أوائل التسعينيات، والتي جاءت بمنظور اشتراكي، حيث كانت تشترط وجود ثلاث شركاء فأكثر من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة، إضافة إلى أن فكرة المشروع كانت تقترح من طرف هذه التعاونيات في حد ذاتها كما كانت لا تشترط وجود مساهمة شخصية في إعداد التركيبة المالية، ومع مرور الوقت لوحظ نوع من الفشل لهذا المشروع مما دفع بالجهات المعنية إلى البحث عن البديل خلص إلى ظهور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296-96 والذي جاء في شكل قوانين تنظم إطار عمل الوكالة، ليأتي مرسوم تنفيذي بتغيير اسم وإعادة تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجريدة الرسمية رقم 70 لتُسمى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، وذلك وفقًا المرسوم التنفيذي رقم 329-20. المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 296-96.

1- مهام الوكالة في إطار المرسوم التنفيذي رقم 296-96

تضطلع الوكالة وبالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية:[2]

-تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار إنجاز مشاريعهم الإستثمارية؛

-تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

-تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

-تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، مرجع سابق، ص07

تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛

-تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي؛

-تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛

-تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛

-تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛[1]

-تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة المشاريع واستغلالها؛

-تكلف من يقوم بدراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة، لحساب الشباب ذوي المشاريع الإستثمارية؛

-تكلف من يقوم بانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛

-تنظم دورات تدريبية للشباب ذوي المشاريع وتكوينهم وتجديد معارفهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛

-تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛[2]

-تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

2- مهام الوكالة في إطار المرسوم التنفيذي 20-329

بالإضافة للمهام السابقة تكلف الوكالة أيضا ب:

-تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

-تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛

-تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛

-تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛

-تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛

-تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة؛

-تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة[1].

3- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر

تمثلت حصيلة الوكالة منذ إنشائها سنة 1997 لغاية ديسمبر 2018في دعم 377.19 من المقاولين الذين خلقوا 901.921 فرصة عمل بمبلغ استثمار قدره 1.208.089.729.773 وفي نهاية 2019 وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 385.166 الذين خلقوا 919.397 فرصة عمل بمبلغ استثمار قدره 1.244.329.836.912

وقد ركزت دراسة الوزارة على التوزيع الجغرافي للمشاريع التي كانت تشرف عليها أنساج من قبل والتي أظهرت أن 9668 من المشاريع التي استفادت من تمويل هذه الوكالة توجد شمال الوطن أي ب 261826 مؤسسة، ويبلغ عدد المقاولين بالهضاب العليا 86.618 أي ما يعادل 9622 من المؤسسات المستحدثة بفضل هذا الجهاز في حين وكالات جنوب الوطن قامت بتمويل 37.836 مشروع ما يعادل 9610 من إجمالي البرنامج الذي أنجزته الوكالة.
ويخص الرقم الآخر الذي أشارت إليه الدراسة كيفية التمويل حيث أن 9696 من المقاولين اختاروا تمويلا ثلاثيا (الإسهام الشخصي والبنوك والوكالة) مما أفضى إلى إنشاء 371.528 مؤسسة، وبخصوص نسبة 4% المتبقية فان الأمر يتعلق بتمويل مشترك (إسهام شخصي- وكالة) الذي استفاد منه 14.752مشروع، كما تم تقرير كيفية تمويل ثالثة في أكتوبر 2018 وهي التمويل الذاتي الذي سمح بمباشرة 101 مؤسسة لنشاطها[2].

[1] بوسيف سيد أحمد ، **تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية** ، أطروحة دكتورة علوم التسيير غير منشورة جامعة تلمسان ، 2018

[2] فارس طارق ، **دور ومكانة مؤسسة الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 1 ، السنة الجامعية ، 2017-2018.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94 /1المؤرخ في 11 ماي 1994 عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية.

1-تعويض البطالة

ابتداء من سنة 1994، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية والأسباب اقتصادية من مهام الصندوق الأولى، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006 أكثر من 189.830 عاملا مسرحا من مجموع 201.505 مسجلا، يناهز عدد المستفيدين الذين تم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محددة المدة أوبقاء هم بالمؤسسات المؤهلة للتصفية 5.275 مستفيد[1].

-أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تمت في الفترة الممتدة بين سنتى1996 و1999التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، عند ذاك بدء منحنى الانتساب في التقلص.

2- الإجراءات الاحتياطية

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن بهذا تتم تسجيل النتائج الآتية:

- أكثر من 11.583 بطال تم تكوينهم من طرف المستشارين النشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل؛
- أكثر من 2.311 بطال تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة؛

[1] ناصري محمد شريف ، **النية المقاولاتية بين نموذج الحدث المقاولاتي ونظرية السلوك المخطط** ، مجلة البحوث والدراسات التجارية 01/05 ، 240-255 (2021)

- أكثر من 12,780 بطال تابعوا منذ سنة 1994 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

-وبتقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة تم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل؛

-دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين وخمسين في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين 35 وخمسين 50 .سنة

-جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين30 وخمسين سمحت الاجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر بموجب أحكام المادة – 06 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم، وقد عوضت وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار بموجب القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، التي أنشأت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة وبسبب الانتقادات الموجهة لهذه الوكالة باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي فإن الأمر 01-03 جاء بالشيء الجديد وتحولت هذه الوكالة إلى وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار واحتفظ المشرع الجزائري بالوكالة في نص القانون 16-09المتعلق بالاستثمار، المؤرخ في 03 أوت 2016 نجد أنه اعتمد على عدة حوافز وامتيازات من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، والتقليل من الواردات والزيادة في الإنتاج، لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد ذكر في الفصل الخامس من المادة 06منه تعريف للوكالة بأنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "والتعريف التقليدي فلا يوجد أي ترقية أو تغيير على التعريف.

وحدد اختصاص الوكالة بموجب أحكام المرسوم التنفيذي100/17 المؤرخ في 05 مارس 2017 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية للاستثمار وتنظيمها وسيرها.

ومن خلال المذكور أعلاه يمكن اعتبار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة أو شخصا من أشخاص القانون العام، يحكمها مبدأ التخصص في الغرض الذي أنشئت من أجله، وتتمتع بالشخصية المعنوية التي تكسبها حقوقا وتحملها التزامات، كما تتمتع بذمة مالية مستقلة خاصة بها، أما اعتبارها مؤسسة إدارية فهذا يعني دورها كإدارة، ففي هذا الإطار تعمل الوكالة على تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمر من خلال الأجهزة التابعة لها والمتمثلة في الهيئات المحلية للوكالة والمهام الموكلة لها.

1- مهام الوكالة في إطار المرسوم التنفيذي.

حسب المادة 21 من المرسوم، تتولى الوكالة، في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارة أو الهيئات المعنية، على الخصوص المهام الآتية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- منح المزايا المرتبطة باستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛

2-مهام الوكالة في إطار القانون16-09

من مهام الموكلة للوكالة في إطار هذا القانون وبموجب المادة 26 كالتالي:

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- تأهيل المشاريع وتقييمها، وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرف على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛

- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمولة به؛
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون؛
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.

3- مهام الوكالة في إطار المرسوم التنفيذي 17-100

حسب المادة 3 من المرسوم تكلف الوكالة بما يأتي:

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار الفائدة المستثمرين؛
- مساعدة مرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز؛
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها؛
- تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها و إنجاز المشاريع وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه؛
- ترقية الشركات والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج؛
- تسيير المزايا المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها قبل تاريخ نشر هذا القانون.

المطلب الثاني: هيئات الدعم والمرافقة غير المباشرة

أولا: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة

1-مهام الصندوق

يتولى الصندوق المهام التالية يلي:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:
- إنشاء المؤسسات؛
- تجديد التجهيزات؛
- توسيع المؤسسات؛

- تسيير الموارد الموسوعة تحت تصرفه، وفق للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الضمان القروض.

كما كلف الصندوق بالمهام التالية:

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان القروض، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق على البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

2-المؤسسات المؤهلة للإستفادة من الصندوق:

يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق، باستثناء المؤسسات التي سيتم ذكرها فيما بعد، حيث أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشاريع تستجيب لمجموعة من المعايير:

- إنتاج سلع وخدمات لا يتم إنتاجها في الجزائر؛
- تحقيق قيمة مضافة معتبرة؛
- تساهم في تقليص الواردات، أو تنمية وزيادة الصادارت؛
- تسمح باستعمال الموارد الطبيعية المتاحة بالجزائر، مع تشجيع تحويل المواد الأولية؛
- تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل المستحدثة؛

- تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات، والمتخرجة من مراكز التكوين والتمهين؛
- الجامعات والمعاهد المتخصصة،كما تسمح بتطوير وإبراز الكفاءات الجديدة؛
- تساهم في عملية الابتكار والتطوير.

ثانيا: الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأ الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمار بمبادرة السلطات العمومية لدعم خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتسهيل حصولها على القروض بموجب المرسوم الرئاسي

يتكون رأس المال الصندوق من رأسمال الاجتماعي قيمته 30 مليار دينار جزائري وخاضع للاكتتاب يسير% 60 منه من طرف الخزينة العمومية و % 80 من طرف البنوك عبارة عن شركة ذات أسهم.

1-هدف الصندوق:

يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار؛
- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك؛
- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الاستثمار.

2-المخاطر المغطاة من الصندوق

تخص المخاطر المغطاة من الصندوق ما يلي:

- عدم تسديد القروض الممنوحة؛
- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

ويتم تغطية المخاطر على آجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد طبقا لنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة% 40 عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة% 60 إذا ما تعلق الأمر بمؤسسة في حالة تطوير(توسيع أو تجديد أجهزتها.)

وتحدد العلاوة المستحقة تغطية الخطر بنسبة أقصاها 50 % من قيمة القرض المضمون المتبقى، وتستند لها المؤسسة سنويا، حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق.

المبحث الثاني: وكالات الدعم والمرافقة في ولاية البيض.

تعد الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، حيث تشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير، الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وادماج الفئات الشابة في الحياة العملية وترقية الاستثمار المحلي، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ولاية البيض

يمكن التعرف على الوكالة الوطنية من خلال ما يلي:[1]

أولا: تعريف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع البيض–

أنشأت الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية خلفا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8سبتمبر 1996 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.[2]

تم تأسيس فرع الوكالة بالبيض في 02 سبتمبر 2000.، وبدأت مزاولة نشاطها في الفاتح من مارس 2001، وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة. تتكلف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف الى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–فرع ولاية البيض–، قسم التكوين.

[2] المادة الأولى، مرسوم تنفيذي رقم 20-329، مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة2020.، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417. الموافق 8سبتمبر سنة 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 70 الصادر بتاريخ 9 ربيع الثاني 1442الموافق 24 نوفمبر2020، ص9.

تسعى الوكالة الى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح اعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة . تضم الوكالة 20 وكالة ولائية تغطي كامل الت ارب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل الت ارب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.

وللاستفادة من امتيا ازت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يجب ان يستوفي صاحب المشروع مجموعة الشروط التالية:

-ان يكون سن الشاب من 18الى 55 سنة؛

-ان تكون لديه مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد انشاءه؛

-ان يقدم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة؛

-ان لا يكون الشاب قد استفاد من اعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

ثانيا: مهام الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية

أ/مهام الوكالة:

تتمثل مهام الوكالة في:

- عم ومرافقة الشباب لخلق مشاريع جديدة؛
- توفير المعلومات الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية للشباب أصحاب المشاريع؛
- تطوير العلاقات مع مختلف الشركاء(cnas،casnos ...)
- اقامة ش اركة بين القطاعات لتحديد الفرص الاستثمارية؛
- توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع؛
- تشجيع مختلف الإجراءات والتدابير ال ارمية الى انشاء المشاريع وتوسيع نطاقها.

ب/ الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقولاتية البيض

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من:[1]

1. مدير الوكالة الولائية: هو مسير الوكالة ويتحكم فيها.
2. الأمانة :ترتب كل ما يتعلق بمهام المدير.
3. الأرشيف :أرشفت جميع الوثائق الخاصة بنشاط الوكالة.
4. التكوين: يخضع صاحب المشروع الى تكوين لضمان حسن سير المشروع مستقبلا.
5. إطار رئيسي في الاتصال: مصلحة تعنى بجميع العلاقات الداخلية والخارجية للوكالة:

-العلاقات الداخلية /تعنى بتنظيم السير الحسن للعلاقات الداخلية بين الموظفين.

-العلاقات الخارجية /تهتم بإيصال كافة المعلومات والخدمات التي تقدمها الوكالة للشباب المستثمر والشركاء الاجتماعين والاقتصاديين.

6. مصلحة والمالية المحاسبة :تمويل وتقيد جميع النشاطات التي لها علاقة بالجانب المالي للوكالة.
7. مصلحة الإحصاء والاعلام آلي: تتمثل مهامه في إحصاء دوري)شهري، سنوي(لمجموع نشاطات الفرع كعدد الملفات المودعة وكذا المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة او بمساهمة البنوك .
8. مصلحة الإدارة والوسائل :السهر على توفير جميع متطلبات الوكالة من عتاد وكل ما من شأنه الإسهام في ضمان السير الحسن لعمل الموظفين، بالإضافة إلى الشؤون المتعلقة بالمستخدمين.
9. مصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات :متابعة إنجاز المؤسسات المصغرة من خلال زيا ارت ميدانية خلال مرحلة الاستغلال، بالإضافة إلى المتابعة القضائية للذين أخلو بدفتر الشروط.
10. مصلحة المرافقة: استقبال الشباب الذين يحملون فكرة المشروع بهدف دراسة الفكرة وتوجيههم إلى تحسين الفكرة المنشودة ودراسة المشاريع وعرضها على لجنة التمويل قصد المصادقة عليها، بالإضافة إلى مرافقة الشباب خلال جميع مراحل سير الملف إلى غاية تجسيد الفكرة على أرض الواقع. مع العلم أن صاحب المشروع يخضع إلى تكوين مدته ثلاث أيام قصد ضمان السير الحسن للمشروع مستقبلا.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–فرع ولاية البيض–، قسم التكوين.

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية البيض

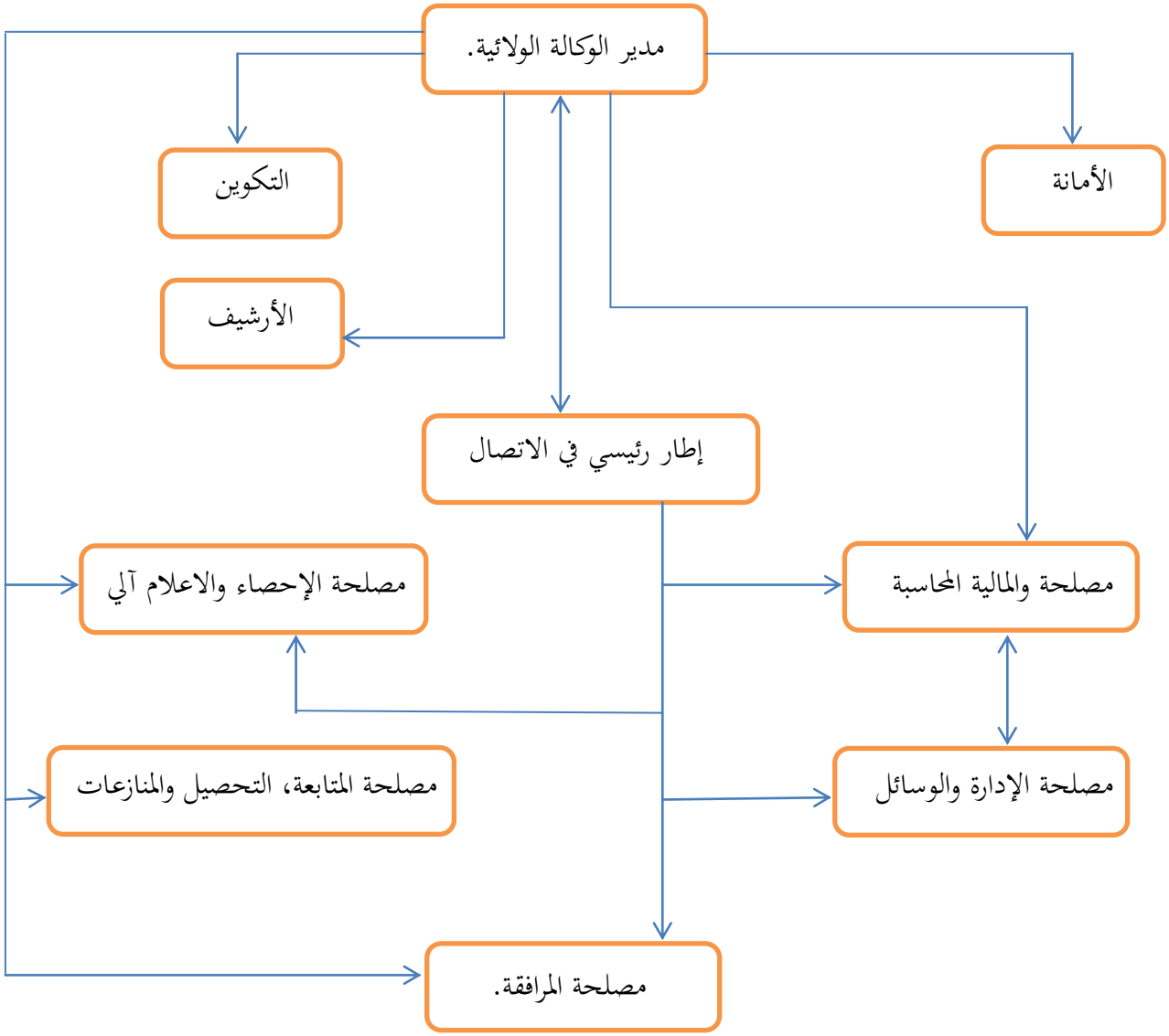

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

ثالثا : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية البيض كآلية مرافقة

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، كأحد آليات المرافقة التي سخرتها الدولة للمستثمرين الصغار الراغبين في إنشاء مؤسسة مصغرة وذلك من أجل القيام بمرافقة المشاريع الصغيرة، وتزويدها بالمعلومات ،والدراسات المالية. وتتمثل مراحل المرافقة فيما يلي:

1. فكرة الشروع: تكون الفكرة من قبل الشباب الذين يريدون إنشاء مؤسسة مصغرة وبالتالي عليهم التوجه الى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وايداع ملفاتهم الخاصة، مقابل وصل إيداع ملف من طرف الوكالة وهذا الملف يجب أن تتوفر فيه الشروط التي تشترطها الوكالة؛
2. التسجيل عبر الموقع الالكتروني؛
3. استقبال وتوجيه: يتم الاستقبال من طرف الوكالة حيث تقوم باستقبال الشباب الذين تبلورت لديهم فكرة المشروع؛
4. محادثات فردية: عقد لقاء بينهم وبين مستشار الوكالة وذلك من أجل حسن التوجه والاختيار، وتزويدهم بالمعلومات حول مهام الوكالة؛
5. اعداد المشروع: بعد إيداع الملف واستقبال وتوجيه المستثمر، تأتي د ارسة المشروع، وذلك بد ارسة الملفات ومدى موافقتها للشروط المطلوبة؛
6. تكوين صاحب المشروع: وهو تكوين صاحب المشروع في مجال تسيير مؤسسته المصغرة، من خلال القيام بدوارت تكوينية وتدريبية من طرف مكونين لدى الوكالة، وتكون المدة من ساعتان إلى 2 ساعات إلى 06 ساعات في الشهر؛
7. المصادقة على المشروع من طرف لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع: يتم امتثال المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع ،لأخذ أريها حول قبول المشروع، وفي حالة قبول المشروع تسلم للمعني شهادة القابلية في مدة لا تتعدى ثالثة أيام، تقدمها اللجنة للوكالة لمنحها إلى المستثمر، ثم يطلب من المستثمر إتمام الملف القانوني (السجل التجاري، حسب طبيعة النشاط....الخ) ويتكون أعضاء اللجنة من ممثل عن كل جهة ،وتجدد عضويتهم كل ثالثة سنوات قابلة للتجديد، وتجتمع اللجنة كل 15 يوما باستدعاء من رئيسه؛
8. موافقة البنك: بعد موافقة اللجنة يودع ملف صاحب المشروع على مستوى البنك، الذي اختارته اللجنة بحضور مرافق الشباب ،لاستلام الموافقة البنكية من طرف البنك) في حالة التمويل الثلاثي(وبعدها يتم انخ ارط المؤسسة المصغرة في الصندوق، والعودة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتكون مرفقة ب:

❖الموافقة البنكية.

❖وصل دفع المساهمة الشخصية.

❖وصل الاشتراك في صندوق ضمان الإخطار البنكية في حالة التمويل الثلاثي.

9. الانشاء القانوني للمؤسسة: ينبغي على حامل المشروع اختيار الصيغة القانونية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، استكمال الملف من اجل التمويل.

10. تمويل المشروع؛

11. الانطلاق في النشاط: وذلك بتجسيده على أرض الواقع، حيث يقوم المستثمر باقتناء العتاد بواسطة الشيك.

12. متابعة النشاط: بعد الم ارحل السابقة تأتي مرحلة بعد الإنجاز، حيث تقوم الوكالة في هذه المرحلة، بالقيام بمعاينة لمدة كل 6 أشهر، أو مرة في السنة البنكية، ثم تأتي الوكالة لمعاينة العتاد لإنجاز توسيع القد ارت الإنتاجية للمؤسسة.

رابعا: طرق التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

يقدم المستشار المرافق الذي يعينه الفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الملفات المقبولة للتمويل لدى البنك أو المؤسسة المالية المعينة من قبل اللجنة، يسلم البنك أو المؤسسة المالية بعد ايداع ملف قرض لدى مصالحها وصلا للشاب صاحب المشروع والمستثمر المرافق للفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، يجب على المستشار

المرافق للفرع المحلي للوكالة الوطنية ضمان المتابعة الدائمة لملف الشاب صاحب المشروع على مستوى البنك أو المؤسسة المالية المعنية الى غاية تسوية ومنح قرض التمويل.

أ.صيغ التمويل

يتكون جهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE من:

1. **التمويل الذاتي**: في هذا النوع من التمويل الاستثمار يتشكل كليا من المساهمة الكلية لصاحب المشروع ،والهدف من اللجوء للوكالة هو القدرة على الاستفادة من الاعانات المقدمة من الوكالة والتي تتمثل في الاعانات الجبائية والشبه جبائية الاعفاء من المرسوم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات، ويعتبر أكثر استعمالا بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء الى أي تمويل اخر، ويعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة 100% اين تصل قيمة الاستثمار الى 10ملاين دينار جزائري .

2. **التمويل الثنائي**: في هذه الصيغة يضاف الى المساهمة الشخصية قرض غير مكفأ يمنح من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الجدول رقم(01): الهيكل المالي للتمويل الثنائي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE – البيض–

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
حتى10000000	50%	50%

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية ودعم المقاولاتية ANADE -البيض-

يمثل هذا الجدول التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE -البيض-، حيث نلاحظ أن قيمة الاستثمار تقدر ب10000000دج. كما نلاحظ أن هذا النوع من التمويل يعتمد على التساوي بين القرض دون فائدة والمساهمة الشخصية، حيث تكون نسبة دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في قرض دون فائدة بنسبة 50% والمساهمة الشخصية كذلك 50%.

3.**التمويل الثلاثي**: في صيغة التمويل الثلاثي يضاف الى المساهمة الشخصية قرض غير مكفأ، يمنح من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وقرض بنكي دون فائدة (علما أن هذا القرض البنكي قد تم تخفيض فائدته بنسبة 100% من طرف ANADE ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشركة لضمان أخطار القروض).

الجدول رقم(02) الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE – البيض–

التمويل الثلاثي					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	البنك
الى 10000000	البطالين طلبة	كافة المناطق	05 %	25 %	70 %
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	10 %	20 %	70 %
		مناطق الهضاب المناطق الخاصة	12 %	18 %	70 %
		بقية المناطق	15 %	15 %	70 %

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية ودعم المقاولاتية ANADE-البيض-

يمثل الجدول هيكل التمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE -البيض-حيث نلاحظ أن قيمة الاستثمار 10000000 دج، وتتغير نسبة المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة والبنك حسب

الفئة والمنطقة الخاصة بها، كما نلاحظ أن العبئ الأكبر في التمويل يقع على عاتق البنوك بالدرجة الأولى وذلك بنسبة 70%، ثم الدرجة الثانية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما صاحب المشروع فيكون في الدرجة الثالثة مما يؤكد سهولة تأسيس وتمويل هذه المؤسسات.

ب. إحصائيات المشاريع الممولة حسب التمويل الثنائي والثلاثي من طرف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2017.الي غاية سنة 2019: تقوم الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتمويل المشاريع بالإعتماد على صيغ تمويلية (التمويل الثلاثي، والتمويل الثنائي، التمويل الذاتي) ،وفيما يلي يمكن عرض إحصائيات المشاريع الممولة بصيغ التمويل الثلاثي والثنائي.

ج. الإعانات المالية والامتيازات الجبائية

تتحصل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع مختلف الوسطاء على اعانات مختلفة، تتمثل في اعانات مالية وامتيازات جبائية .

1.الإعانات المالية : بالإضافة الى القرض دون فائدة المذكور في الجدولين السابقين تمنح قروض اخرى غير مكافئة تسمى بالتكميلية يمكن أن تمنح عند الضرورة للشباب أصحاب المشاريع في مرحلة الانجاز فقد وهي كالتالي قرض دون فائدة يقدر ب 500 ألف دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لأحداث انشطة مستقرة. قرض دون فائدة يمكن للشباب ذوي المشاريع، الاستفادة من قرض اضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته الى مليون دينار جزائري .

2.الامتيازات الجبائية :تتمثل الإمتيازات في مجموعة الاعفاءات الضريبية الجزئية والكلية، في كل من مرحلة الانشاء ومرحلة الاستغلال ويتم توضيحها فيما يلي:

مرحلة الإنشاء

- ❖الاعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار انشاء نشاط صناعي.
- ❖الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA%لمقتنيات التجهي ازت والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بمرحلتي الانشاء والتوسع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.
- ❖لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير الا إذا كانت تشكل الاداة الرئيسية لنشاط.
- ❖تطبيق نسبة مخفضة ب 5% تخص الحقوق الجمركية لتجهي ازت المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

مرحلة الإستغلال

❖الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الاضافية لمدة 3 سنوات ،6سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ اتمامها.

❖الاعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة(TAP IBS ,IRG) لمدة 03 سنوات ،06 سنوات أو 10 سنوات، حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ الاستغلال.

❖عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المرحلة الثانية، يمكن تمديدها الى لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة أعمال الأقل لمدة غير محددة.

(عدم احت ارم التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي الى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها)

د. التوجيهات الرئيسية للتمويل المقدم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE :

يبرز التمويل المقدم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية جملة من الاتجاهات نوجزها فيما يلي:

-توجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الى الأنشطة التي تخلق الثروة والوظائف من أجل الخد من البطالة والفقر والمشاركة في التنمية المحلية والحد من فاتورة الاستيراد.

-الحد من اللامساواة الاجتماعية.

-تنويع أنشطة المروجين في اتجاه الأولويات التي تتوافق مع البرنامج الحكومي في تطوير القطاعات

الصناعة، الزارعة، البيئة، تكنولوجيات الاعلام والاتصال، السياحة ....الخ.

-تشجيع انشاء مشاريع مبتكرة ذات جودة وقيمة مضافة عالية)تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة(، مع اعطاء الأولوية للشباب من خريجي التكوين المهني والجامعات.

-تنظيم الأنشطة وفقا للاحتياجات الاقتصادية المحلية.

-تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال دعم محدد.

-مرافقة المروجين في مرحلة ما بعد الانشاء النظام العام، توقيع اتفاقيات الشراكة....

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض

أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض

انشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 04-14 المؤرخ في: 11 جانفي 2004، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة والتهميش.

مهامها الأساسية تتمثل في:

-تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.

-تدعيم المستفدين ومرافقتهم لتحقيق مشاريعهم.

-إبلاغ المستفدين ذوي المشاريع المؤهلة بمختلف المساعدات التي سيحضون بها.

أما بخصوص المتابعة وتطوير آلياتها فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعمل جاهدة على توفير كل الوسائل المادية والبشرية لتحقيق الأهداف المتوخاة من برنامجها الوطني، وعلى مستوى الوكالة فإن الوكالة الولائية للقرض المصغر انطلقت في نشاطها خلال شهر أفريل 2005.

عدد عمالها: 34 عامل منهم 13 مرافق متواجدين على مستوى الدوائر الثمانية وذلك للقيام بمهام المرافقة والمتابعة وتقديم الاستشارة لكافة المنخرطين والمستفدين من برنامج الوكالة موزعين على مستوى الدوائر التالية:

- ✓دائرة بوعلام: عدد المرافقين 02.
- ✓دائرة بوقطب: عدد المرافقين 02.
- ✓دائرة الأبيض سيد الشيخ: عدد المرافقين 02.
- ✓دائرة بوسمغون: عدد المرافقين 01.
- ✓دائرة الرقاصة: عدد المرافقين 01.
- ✓دائرة الشلالة: عدد المرافقين 01.
- ✓دائرة بريزينة: عدد المرافقين 01.

و 03 مرافق بمقر التنسيقية المتواجد بشارع بلهواري الحاج إبراهيم (مديرية الطاقة والمناجم سابقا).

مهمة المرافقين هي توجيه واستقبال طالبي القروض على مستوى بلديات الدوائر و إرشاده.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض

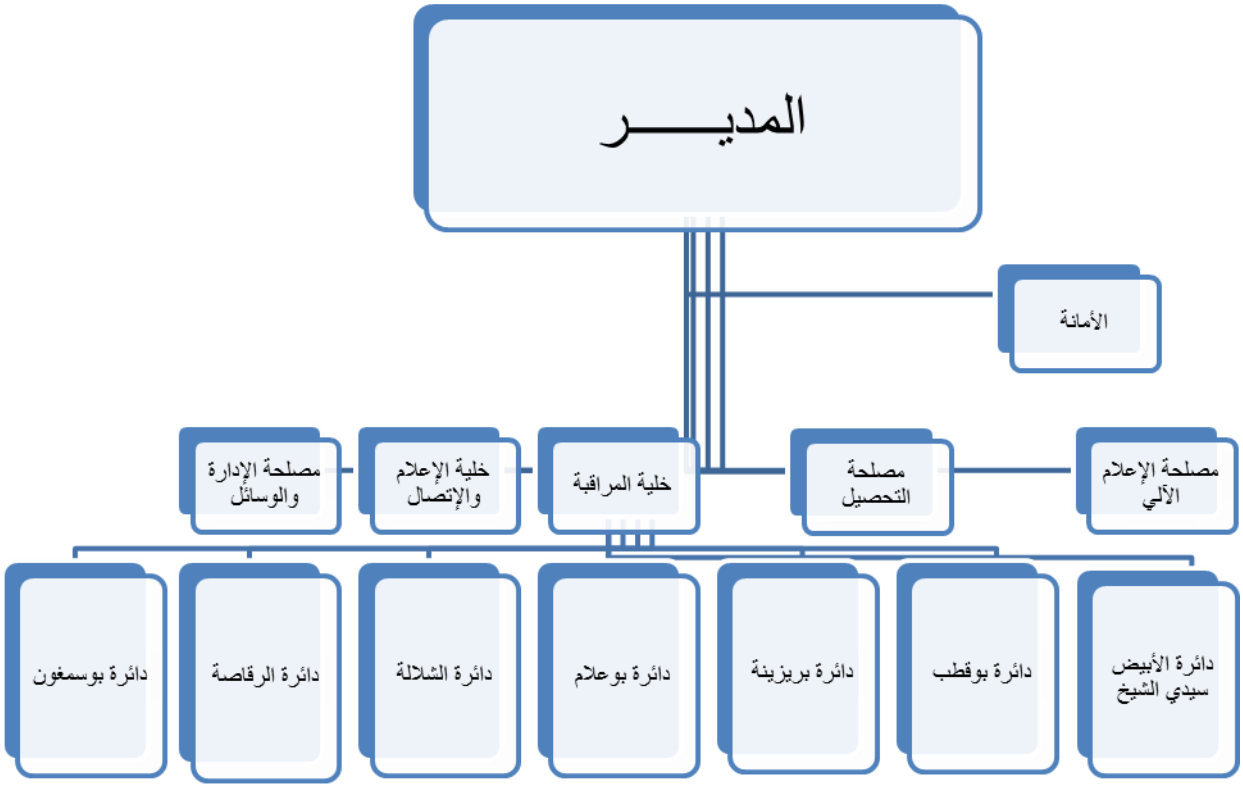

ثالثا: أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر والصيغ الجديدة

1. أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر حسب الصيغ للتمويل الموضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (03): أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر

قيمة المشروع	طبيعة المستفيد	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 50000دج إلى 100000دج	وثيقة أو لشهادة حامل معترف معادلة نشاطه ينجز الذي أو/ بها .خاصة منطقة في	%03	%97	/	%10
	الأخرى الأصناف	05%	%95	/	%20
من 100000دج إلى 40000	وثيقة أو لشهادة حامل أوالذي/معترف بها معادلة . منطقة في نشاطه ينجز .خاصة	%03	%70	%27	%10
	الأخرى الأصناف	05%	%70	%25	%20
30000دج	أولية مواد شراء	%10	/	%90	/

المصدر :منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار القرض المصغر، والتي تتمثل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05) أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب أخر التعديلات.

المشروع قيمة	المقاول صنف	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	الوكالة سلفة	الفائدة نسبة
100000	الأصناف جميع - أولي) مواد (شراء	% 0	/	%100	/
1000000	الأخرى الأصناف - في ينشط الذي - خاصة منطقة	%1 %1	%70 %70	%29 %29	%20 %05

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

رابعا: الصيغ الجديدة لتمويل أصحاب المشاريع

ساهمت التعديلات الجديدة التي أدخلتها الحكومة على إجراءات لتسيير القرض المصغر و دعم تشغيل الشباب مؤخرا في ارتفاع عدد الملفات المودعة لدى الوكالتين، حيث جاءت هذه التعديلات كما يلي:

القرض الإضافي غير المكافئ :تم إدراج ثلاث قروض جديدة بدون فائدة للبطالين ، جاءت كما يلي:

مكاتب جماعية: هذه الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية ، طبية ، محاماة... إلخ ، بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض 1.000.000 دج

ورشات متنقلة :هذه الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة متنقلة لممارسة نشاطات، التدفئة، ودهن...الخ، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000 دج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرض يمنح فقط عندما يلجأ صاحب المشروع إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

أصحاب المشاريع: هذه الصيغة موجهة إلى الشباب أصحاب المشاريع، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000 دج، ويمنح فقط عند اللجوء إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

خامسا :أنواع التمويل في إطار جهاز القرض المصغر

تشرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على ثلاث أنواع هي:

أ .**التمويل الثنائي – مقترض وangem**: سلفة بدون سلفة ممنوحة للمقترض لغرض شراء هذه السلفة تمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنوا اقتصادي مبسطة وبيان المساهمة.

ب .التمويل الثنائي– بنك والمقترض: هذه الصيغة من التمويل تتعلق بالمشاريع التي تتراوح كلفتها الإجمالية بين 50000 دج و 250000 دج، حسب مستويين. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائد من طرف الوكالة
المستوى الأول : مبلغ الاستثمار يتراوح 40000 دج و 250000 دج	/	%100
المستوى الثاني : مبلغ الاستثمار لايتجاوز 1000000	يتحمل مصاريف عملية التمويل مثل الضرائب.	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة.

ج .**التمويل الثلاثي –بنك والمقترض angem**: هذا التمويل يتعلق لمشاريع التي تفوق تكلفتها 1000000 دج مجزأ بين المقترض و البنك و الوكالة. حسب نسب المشاركة التالية والتي تتضح في الجدول التالي:

-المساهمة الشخصية للمقترض % 1 = من قيمة المشروع.

-المساهمة الوكالة % 70 = من قيمة المشروع.

-المساهمة البنك % 29 = من قيمة المشروع.

الجدول رقم(05):الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائد من طرف الوكالة	القرض البنكي
قيمة المشروع لا تتجاوز 1000000.00دج	%1	%29	%70

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

سادسا: الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة

1.**الدعم المالي**: تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل:

1.1 التمويل الثلاثي: قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 888.888.4 دج بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط وذلك بمساهمة ثلاث أطراف)المساهمة الشخصية ،مساهمة الوكالة، مساهمة البنك(. وقد تصل مدة تسديد القرض إلى 0 سنوات مع إمكانية تأجيل التسديد.

2.1 تمويل شراء مواد أولية: قرض بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 888.488 دج تمنحه الوكالة بنسبة 488%، وقد تصل مدة تسديد السلفة إلى 09 شهرا.

والجدول التالي يوضح أنماط التمويل التي يمنحها جهاز القرض المصغر في إطار دعم وتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشباب:

جدول رقم (06): صيغ التمويل الممنوحة من جهاز القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 111.111	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%8	-	%488	-
لا تتجاوز 1.111.111	كل الأصناف	%4	18	%66	-

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

2. **الامتيازات الجبائية**: تتمثل الامتيازات الجبائية فيما يلي:

- مرحلة الإنجاز:

✓تطبيق معدل مخفض نسبته 0% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار؛

✓الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية؛

✓الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

-مرحلة الاستغلال: وتتمثل في الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 0 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 9 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، تتمثل هذه الامتيازات في:

✓تمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين إذا تعهد الشاب المستثمر بتوظيف 0 عمال على الأقل لمدة غير محدد؛

✓الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

✓تخفيض جبائي ب 18% من الضرائب خلال السنة الأولى 08% خلال السنة الثانية ،60% خلال السنة الثالثة؛

✓الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات؛

- ✓الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية، والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

1.الدعم الفني: بالإضافة إلى الامتيازات والخدمات التي يقدمها جهاز القرض المصغر لأصحاب المشاريع نجد الدعم التقني أو الفني الذي يخص تسيير المؤسسة والذي يمكن من استمراريتها حيث يمنح الجهاز للمستفيدين دورات تكوينية لتسيير المؤسسة، وكذلك تكوين في التربية المالية أو التسيير المالي، حيث تتضمن هذه الدورات التدريبية آليات الإنشاء ،دراسة السوق، تسيير المخزون والميزانية وغيرها، لتأهيل المستفيدين لتسيير وقيادة مؤسساتهم الخاصة، إضافة إلى متابعة المشروعات أثناء نشاطها وكل ذلك مجانا.

كما يعتمد جهاز القرض المصغر على متدخلين خارجيين الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS، مصلحة الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء، البنوك، لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم وكذلك تلقينهم آليات العمل مع هذه الهيئات مستقبلا.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكالة البيض

على غرار الوكالتين السابقتين بدوره الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، يمنح العديد من الامتيازات ووسائل الدعم لفئة معينة من الشباب من أجل خلق وإنشاء مؤسساتهم الخاصة ومن خلال هذا المطلب نتعرف على الإطار العام للصندوق وكذا أهم الإعانات التي يمنحها في إطار نشاطه.

أولا: تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هيئة حكومية أنشئت في 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي لمساعدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إدارية و لأسباب اقتصادية و قد عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة 2004 على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين(35) و خمسين(50)سنة، و بداية من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين(30) و خمسين(50) سنة من الالتحاق بالجهاز و الاستفادة من مزايا متعددة قصد تلبية طلبات أصحاب المشاريع في إطار جهاز خلق و توسيع النشاطات الخاصة بالبطالين أصحاب المشاريع منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10.000.000 دج بعدما كان لا يتعدى 5.000.000 دج و كذا إمكانية توسيع إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين، و للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC فروع في كل مناطق الوطن من بينها فرع البيض.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للصندوق

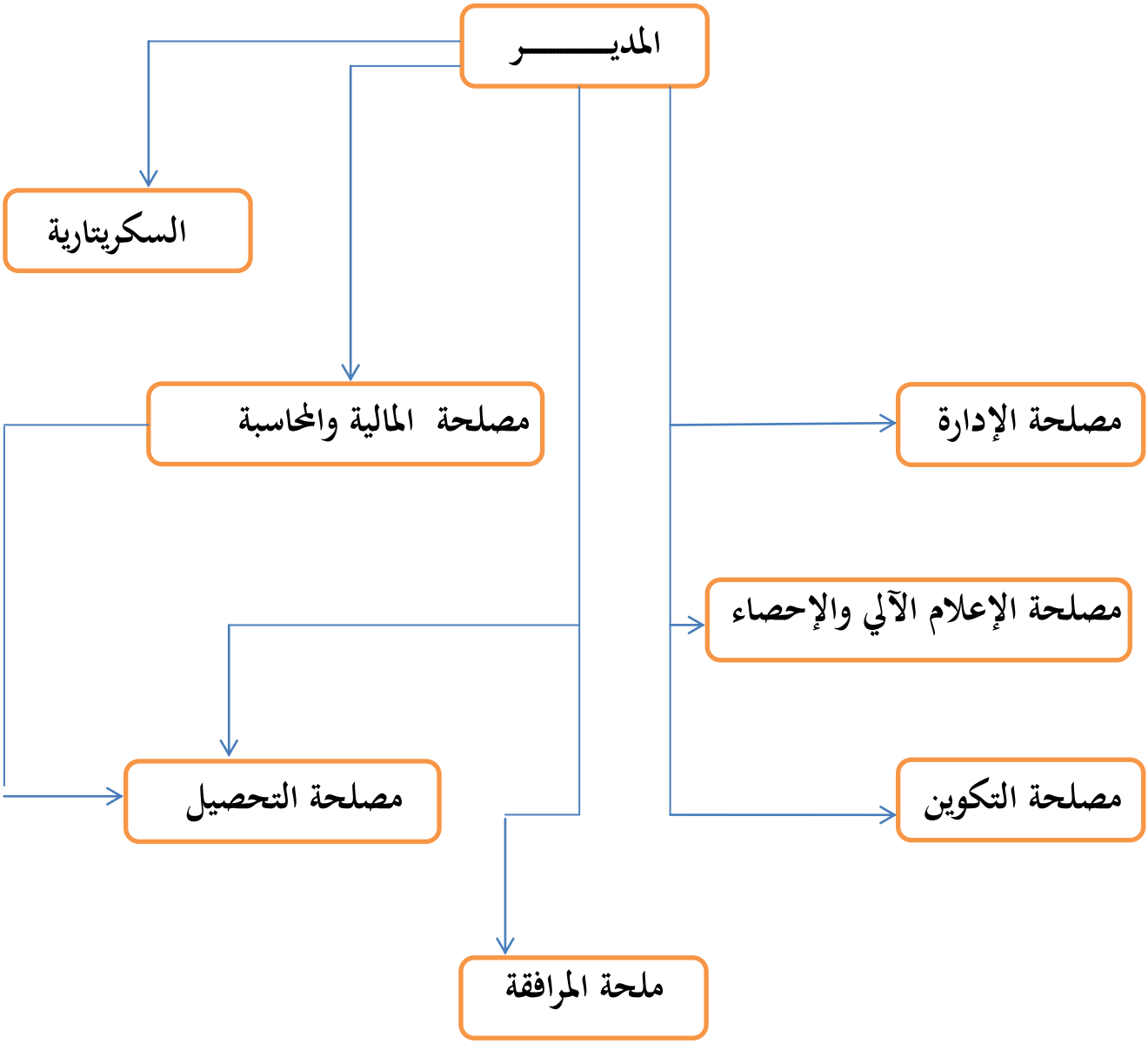

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

ثالثا: الامتيازات الممنوحة في إطار الصندوق

1. الدعم المالي: يمنح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة صيغتين نذكرها كما يلي:

1.1المستوى الأول: حد استثماري تساوي قيمته أو تقل عن خمسة (05) ملايين دج من خلال تمويل ثلاثي الأطراف:

- ✓مساهمة شخصية ب 1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- ✓قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق ب 29 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- ✓مبلغ القروض البنكية يمثل 70% من مجموع الاستثمار مهما تكن قيمته المالية.

1.2المستوى الثاني: حد استثماري تزيد قيمته عن 5 ملايين دينار جزائري وتقل او تعادل10ملايين دينار جزائري من خلال تمويل ثلاثي الأطراف:

- ✓مساهمة شخصية ب2 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار،
- ✓قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق ب 28 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار،
- ✓مبلغ القروض البنكية يمثل 70% من مجموع الاستثمار مهما تكن قيمته المالية.

2.القروض الإضافية: بالإضافة الى القروض بدون فوائد المذكورة في الجدول السابق، تمنح ثلاثة قروض أخرى إضافية بدون فوائد للشباب أصحاب المشاريع:

✓قرض بدون فائدة خاص بورشات متنقلة: دعم مالي في شكل سلفة بقيمة 500.000 دج قابلة للتسديد ،تمنح استثنائيا وعند الضرورة للبطالين ذوي المشاريع المتخرجين من مراكز التكوين المهني، بغرض اقتناء ورشات متنقلة لممارسة النشاطات التالية: الترصيص، كهرباء، العمارات، التدفئة، تكييف الهواء، تركيب الزجاج، دهن العمارات، ميكانيك السيارات.

✓قرض بدون فائدة خاص بكراء محل: هو عبارة عن مساعدة مالية في شكل سلفة بمجموع 500.000 دج للتكفل بكراء محل موجه لإحداث نشاط إنتاج سلع وخدمات باستثناء النشاطات غير المستقرة، يمنح ذلك القرض عند الاقتضاء للبطالين ذوي المشاريع الراغبين في ممارسة نشاط مستقر.

✓قرض بدون فائدة خاص بالمكاتب الجماعية: مساعدة في شكل سلفة تمنح عند الاقتضاء، لذوي شهادات التعليم العالي بمبلغ يصل إلى 1.000.000 دج للتكفل بكراء محل لإيواء مكاتب جماعية، يمنح عند الضرورة للبطالين ذوي المشاريع الراغبين في ممارسة نشاطات بمكاتب جماعية خاصة ب: الطب، المساعدة

القضائية، خبرة المحاسبة، محافظة الحسابات، محاسبة معتمدة، مكاتب دراسات ومتابعة خاصة بقطاع البناء والأشغال العمومي والري.

3. **امتيازات جبائيه:**

❖**مرحلة الإنجاز:** يقدم الصندوق في إطار دعمه للشباب من اجل خلق مؤسساتهم الخاصة امتيازات جبائية تتمثل في:

✓الإعفاء من رسم التحويل بمعدل 5 % بالنسبة للاقتناعات العقارية الموجهة لإحداث النشاطات الصناعية.

✓الإعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس الشركة.

✓تطبيق معدل مخفض ب 5 % من الرسوم الجمركية بالنسبة لممتلكات التجهيزات المستوردة، الموجهة لإنجاز الاستثمار.

✓الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة ل :

✓اقتناء ممتلكات التجهيزات التي تدخل مباشرة في إحداث المشروع أو توسيعه.

✓اقتناء العربات السياحية عندما تشكل الآلية الأساسية للنشاط.

✓عض العمليات المتعلقة بإنجاز الاستثمار تخص ترتيب المحل وتهيئته.

❖**مرحلة استغلال المشروع:** يقتصر دعم الصندوق لأصحاب المؤسسات المستفيدة في فترة الاستغلال على الإمتيازات الجبائية التالية:

✓الإعفاء طيلة 3 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS والرسم على النشاط المهني TAP بالنسبة للنشاطات المنجزة في باقي المناطق، ما عدا الجنوب والأقاليم الواجب ترقيتها؛

✓ترفع مدة الإعفاء إلى 6سنوات بالنسبة للنشاطات المنجزة في المناطق الواجب ترقيتها، يتم تمديد فترة الإعفاء إلى سنتين إضافيتين في حالة التزام صاحب المشروع بتوظيف 03 عمال بعقد عمل لمدة غير محددة؛

✓ترفع مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG ومن الرسم على النشاط المهني TAP إلى 10 سنوات بالنسبة للنشاطات المنجزة في مناطق الجنوب؛

✓الإعفاء طيلة 03 سنوات من الرسم العقاري TF بالنسبة للنشاطات المنجزة في باقي المناطق ما عدا الجنوب والأقاليم الواجب ترقيتها؛

✓ترفع مدة الإعفاء إلى 6 سنوات بالنسبة للنشاطات المنجزة في المناطق الواجب ترقيتها؛

✓ترفع مدة الإعفاء إلى 10 سنوات بالنسبة للنشاطات المنجزة في مناطق الجنوب؛

✓عند انقضاء فترة الإعفاء، يستفيد صاحب المشروع من التخفيض الضريبي التالي:

✓السنة الأولى: تخفيض بنسبة 70% .

✓السنة الثانية: تخفيض بنسبة 50% .

3.الدعم الفني: من بين الخدمات التي يوفرها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة نجد المرافقة و المتابعة التي تضمنها مصالح الصندوق في مد صاحب المشروع طيلة مسار إحداث النشاط بالمعلومات و النصائح والتوجيهات والتكوين، حيث يتم برمجة مقابلات فردية مع صاحب المشروع تتمحور أساسا حول الجوانب التي تتعلق بالدراسة التقنية الاقتصادية و المتمثلة في دراسة السوق) مقارنة مع النشاط المراد القيام به(، العناصر التقنية للمشروع و العناصر المالية، بالإضافة إلى تخصيص تكوين قصير المدى من طرف مصالح الصندوق لفائدة البطالين ذوي المشاريع بغرض تحسين قدراتهم و مؤهلاتهم في مجال تقنيات تسيير المؤسسة، حيث يهدف الصندوق من خلال التكوين إلى تلقين صاحب المشروع التقنيات القاعدية لتسيير مؤسسة مصغرة و ذلك وفق عدة مواد يتم تدريسها و المتمثلة في المؤسسة و وسطها، التسويق، قواعد سير المؤسسة المصغرة، المحاسبة، التسيير المالي على مستوى المؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة، الضرائب، كما يعتمد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على متدخلين خارجيين (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعيةCNAS، مصلحة الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء ،البنوك....)، لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم و واجباتهم.

المبحث الثالث: وكالات الدعم والمرافقة والاستثمار المحلي بولاية البيض

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –البيض– ودورها في ترقية الاستثمار المحلي

أولا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاعات لسنة 2017

الجدول الموالي يوضح عدد الملفات المودعة والمقبولة وكذا الحاصلة على الموافقة البنكية وكذا مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الجدول رقم (07): القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2017

2017	المودعة	المقبولة	الحاصلة على الموافقة البنكية	الممولة	مناصب الشغل	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي
الصناعة	07	05	03	03	10	/	03
الفلاحة	20	19	10	08	16	/	08
بناء وأشغال عمومية	06	05	03	02	08	/	02
حرف	26	20	17	15	35	/	15
خدمات	06	05	00	03	36	/	03
مهن حرة	04	04	02	02	04	02	/
المجموع	69	58	34	33	78	02	31

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

الشكل رقم (05):القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2017

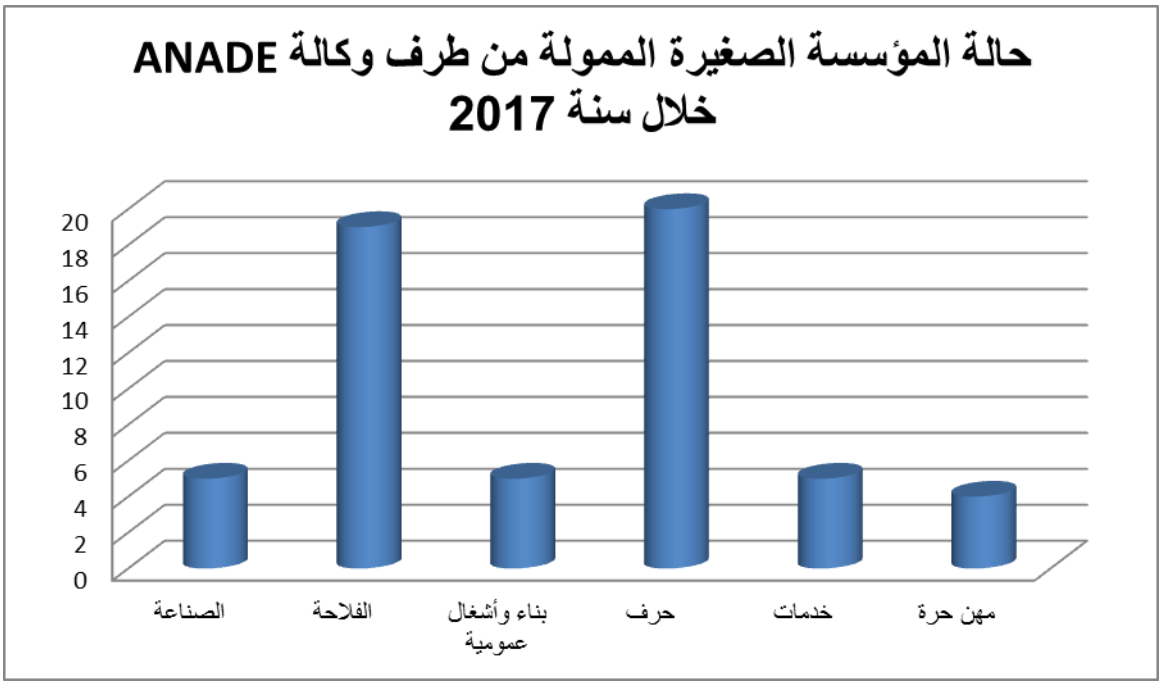

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات الجدول رقم (07)

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن وكالة **ANADE** ساهمت في إنشاء 58 مؤسسة خلال سنة 2017 موزعين حسب القطاعات كما يلي حيث يحتل قطاع الحرف المرتبة الأول ب 20 مؤسسة أما في المرتبة الثانية نجد قطاع الفلاحة ب 19 مؤسسة ممولة أما قطاع الصناعة والخدمات فيحتل المرتبة الثالثة بتمويل 10 مؤسسات أما في المرتبة ما قبل الأخيرة فنلاحظ أن مؤسسة البناء والأشغال العمومية تمول 05 مؤسسات فقط والمرتبة الأخيرة فنجد قطاع مهن الحرة يمول 04 مؤسسات فقط وهذا راجع إلى انعدام طلبات التمويل عليها.

ثانيا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاعات لسنة 2018

الجدول الموالي يوضح عدد الملفات المودعة والمقبولة وكذا الحاصلة على الموافقة البنكية وكذا مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الجدول رقم(08): القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال سنة 2018

2018	المودعة	المقبولة	الحاصلة على الموافقة البنكية	الممولة	مناصب الشغل	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي
الصناعة	03	03	03	02	05	/	02
الفلاحة	06	04	02	04	08	/	04
بناء وأشغال عمومية	02	02	02	02	08	/	02
حرف	05	04	02	05	10	/	05
خدمات	00	00	00	01	03	/	01
مهن حرة	02	02	/	02	04	02	/
المجموع	18	15	08	16	38	02	14

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

الشكل رقم (06):القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2018

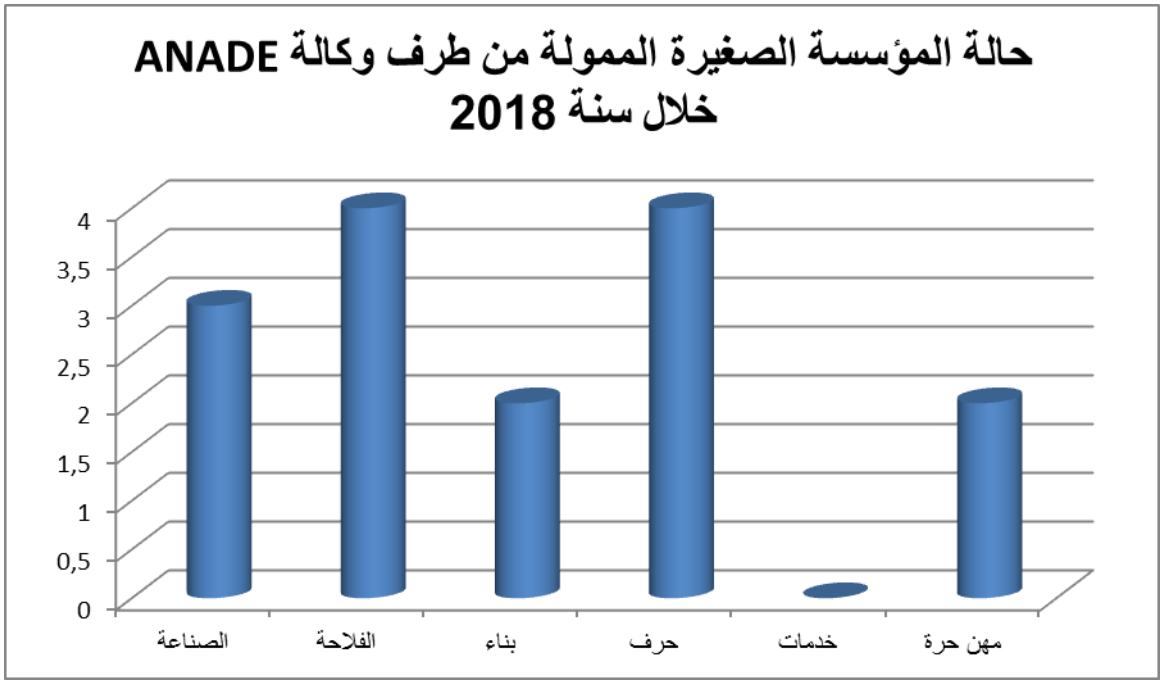

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات الجدول رقم (08)

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن وكالة **ANED** ساهمت في إنشاء 15 مؤسسة خلال سنة 2018 موزعين حسب القطاعات كما يلي حيث يحتل قطاع الحرف المرتبة الأول ب 04 مؤسسات أما في المرتبة الثانية نجد قطاع الفلاحة ب 04 مؤسسة ممولة أما قطاع الصناعة فتحتل المرتبة الثالثة ب تمويل 03 مؤسسات أما في المرتبة ما قبل الأخيرة فنلاحظ أن مؤسسة البناء والأشغال العمومية تمول 02 مؤسسات فقط والمرتبة الأخيرة فنجد قطاع مهن الحرة يمول 02 مؤسسات فقط وهذا راجع إلى انعدام طلبات التمويل عليها

ثالثا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاعات لسنة 2019

الجدول الموالي يوضح عدد الملفات المودعة والمقبولة وكذا الحاصلة على الموافقة البنكية وكذا مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الجدول رقم (09): القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال سنة 2019

2019	المودعة	المقبولة	الحاصلة علة الموافقة البنكية	الممولة	مناصب الشغل	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي
الصناعة	02	01	01	02	04	/	02
الفلاحة	03	02	02	01	02	/	01
بناء وأشغال عمومية	05	03	02	02	10	/	02
حرف	03	02	02	02	04	/	02
خدمات	01	01	01	02	04	/	02
مهن حرة	01	01	/	01	02	01	/
المجموع	14	10	08	10	26	01	09

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

الشكل رقم (07):القطاعات الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2019

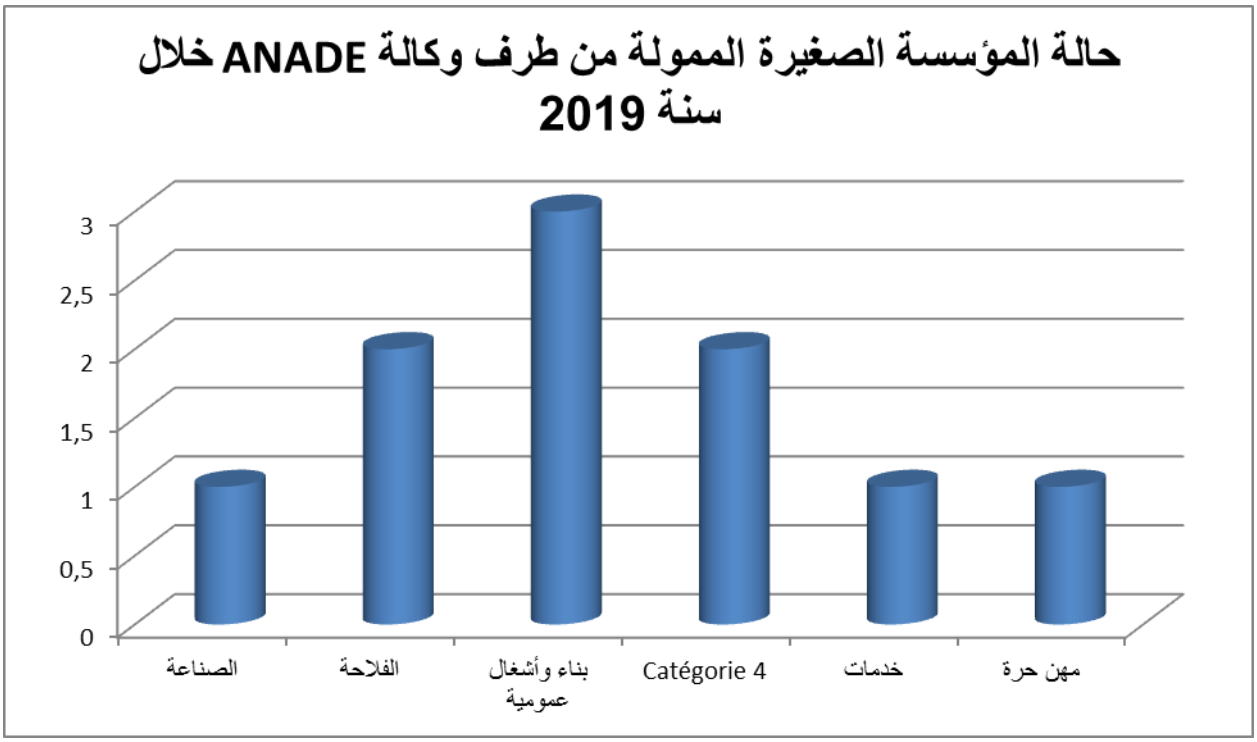

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات الجدول رقم (09)

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن وكالة **ANADE** ساهمت في إنشاء 10 مؤسسة خلال سنة 2019 موزعين حسب القطاعات كما يلي حيث يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية ب 03 مؤسسات أما في المرتبة الثانية نجد قطاع الفلاحة ب 02 مؤسسة ممولة أما قطاع الحرف فتحتل المرتبة الثالثة ب تمويل 02 مؤسسات أما في المرتبة فنجد كل من الصناعة والخدمات و المهن الحرة بتمويل 01 مؤسسة فقط.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض– ودورها في ترقية الاستثمار المحلي

أولا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض– حسب القطاعات لسنة 2017

الجدول الموالي يوضح عدد الملفات المودعة والمقبولة وكذا الحاصلة على الموافقة البنكية وكذا مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الجدول رقم (10):القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2017

القطاع	المودعة	المقبولة	عدد الملفات الممولة			شراء المواد الأولية	تمويل ثلاثي	مناصب العمل المستحدثة
			رجال	نساء	المجموع			
فلاحة	20	04	03	01	04	02	04	13
صناعات صغيرة	50	06	06	30	36	55	01	21
بناء	60	25	13	/	13	19	03	45
خدمات	30	11	13	18	31	08	13	63
حرف	70	30	5	180	185	25	03	80
تجارة	/	/		/	/	/	/	/
نقل	/	/		/	/	/	/	/
المجموع	230	76	40	229	269	109	24	222

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

الشكل رقم (08):القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2017

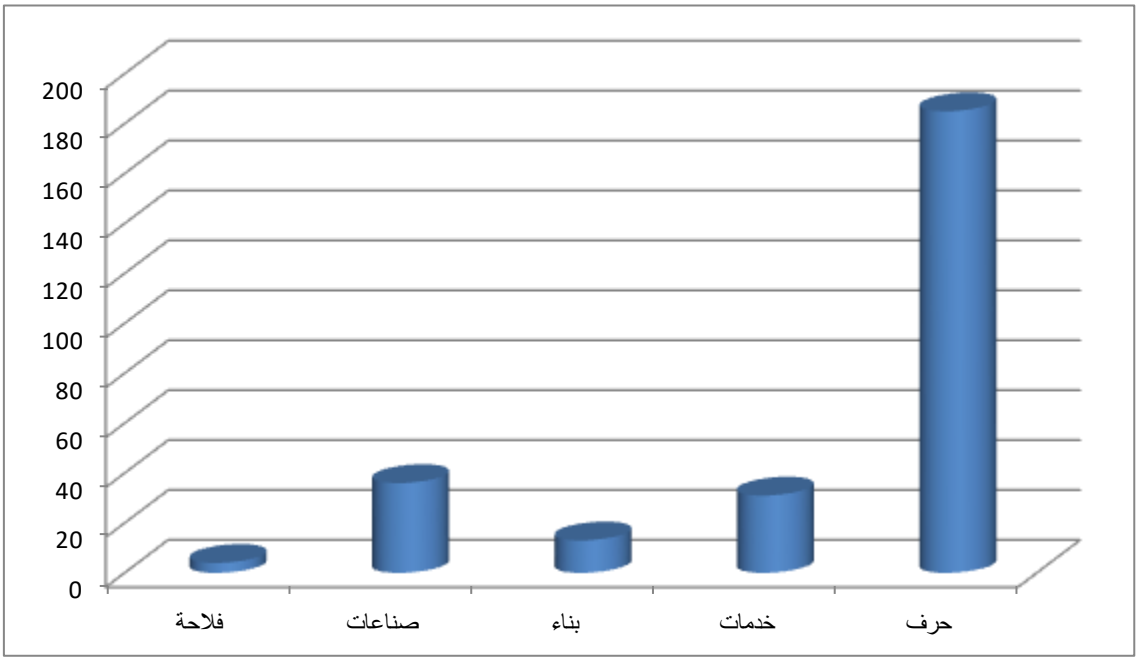

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات الجدول رقم (10)

حسب معطيات الجدول يتضح لنا أن وكالةANGEMفي سنة 2017 ساهمت في إنشاء 269 مؤسسة، حيث يحتل قطاع الحرف 70 مؤسسة ، أما في المرتبة الثانية نجد قطاع البناء حيث تم تمويل 60 مؤسسة ب ، و يليه قطاع صناعات الصغيرة 50 مؤسسة ، أما في المرتبة الرابعة فنجد قطاع الخدمات ب 30 مؤسسة ويضم قطاع الخدمات

العديد من الأنشطة أغلبها خاص بالإعلام الآلي، الأكل السريع، ، بينما يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الخامسة ب 20 مؤسسة

ثانيا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض– حسب القطاعات لسنة 2018

الجدول الموالي يوضح عدد الملفات المودعة والمقبولة وكذا الحاصلة على الموافقة البنكية وكذا مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الجدول رقم (11):القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2018

القطاع	المودعة	المقبولة	عدد الملفات الممولة			شراء المواد الأولية	تمويل ثلاثي	مناصب العمل المستحدثة
			رجال	نساء	المجموع			
فلاحة	10	01	03	/	03	05	/	05
صناعات صغيرة	27	03	07	22	29	42	04	110
بناء	32	17	13	/	13	11	07	23
خدمات	11	04	09	11	20	04	13	04
حرف	19	08	07	113	120	20	30	24
تجارة	/	/		/	/	/	/	/
نقل	/	/		/	/	/	/	/
المجموع	99	33	39	146	185	82	54	166

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

الشكل رقم (09):القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2018

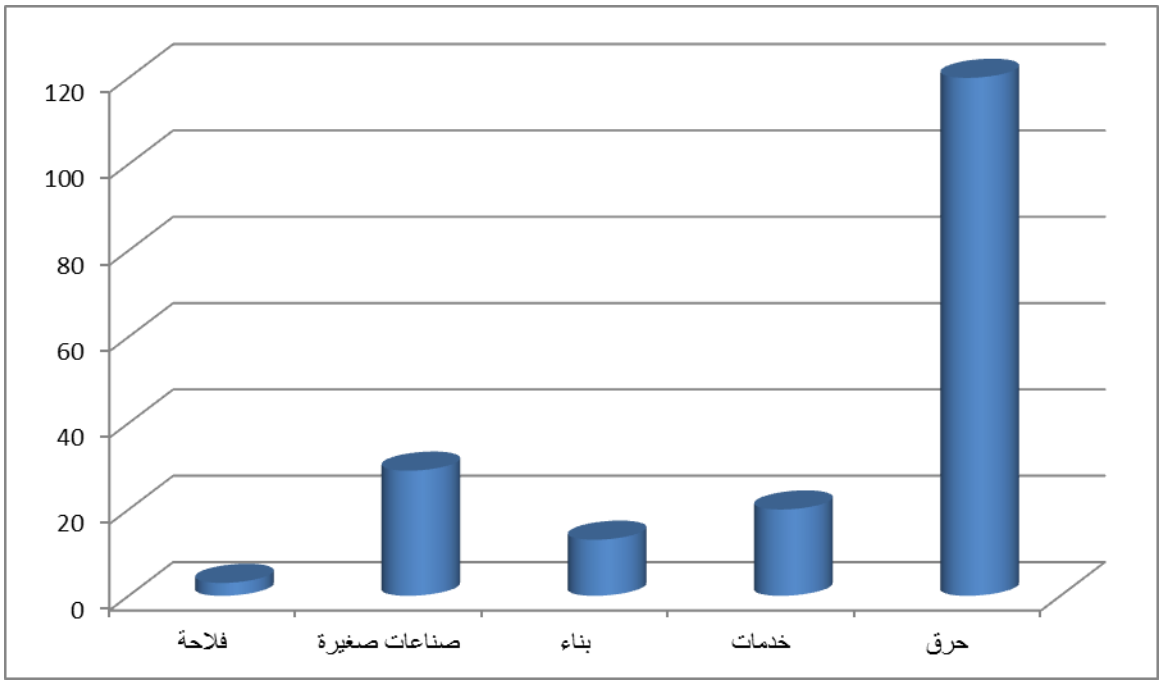

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات الجدول رقم (11)

حسب معطيات الجدول يتضح لنا أن وكالةANGEMفي سنة 2018 ساهمت في إنشاء 185 مؤسسة، حيث يحتل قطاع البناء 32 مؤسسة ، أما في المرتبة الثانية نجد قطاع الصناعات الصغيرة حيث تم تمويل 27 مؤسسة ، و يليه قطاع الحرف الصغيرة 19 مؤسسة ، أما في المرتبة الرابعة فنجد قطاع الخدمات ب 11 مؤسسة ويضم قطاع الخدمات العديد من الأنشطة أغلبها خاص بالإعلام الآلي، الأكل السريع، ، بينما يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الخامسة ب 10 مؤسسة

ثالثا: المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –البيض– حسب القطاعات لسنة 2019

الجدول الموالي يوضح عدد الملفات المودعة والمقبولة وكذا الحاصلة على الموافقة البنكية وكذا مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الجدول رقم (12):القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2019

القطاع	المودعة	المقبولة	عدد الملفات الممولة			شراء المواد الأولية	تمويل ثلاثي	مناصب العمل المستحدثة
			رجال	نساء	المجموع			
فلاحة	07	02	01	/	01	03	/	02
صناعات صغيرة	13	04	04	11	15	14	02	50
بناء	17	06	09	/	09	07	03	12
خدمات	04	/	05	06	11	/	07	01
حرف	10	04	03	19	22	07	01	08
تجارة	/	/		/	/	/	/	/
نقل	/	/		/	/	/	/	/
المجموع	51	16	22	36	58	31	13	71

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

الشكل رقم (10):القطاعات الممولة في اطار وكالة ANGEM خلال سنة 2018

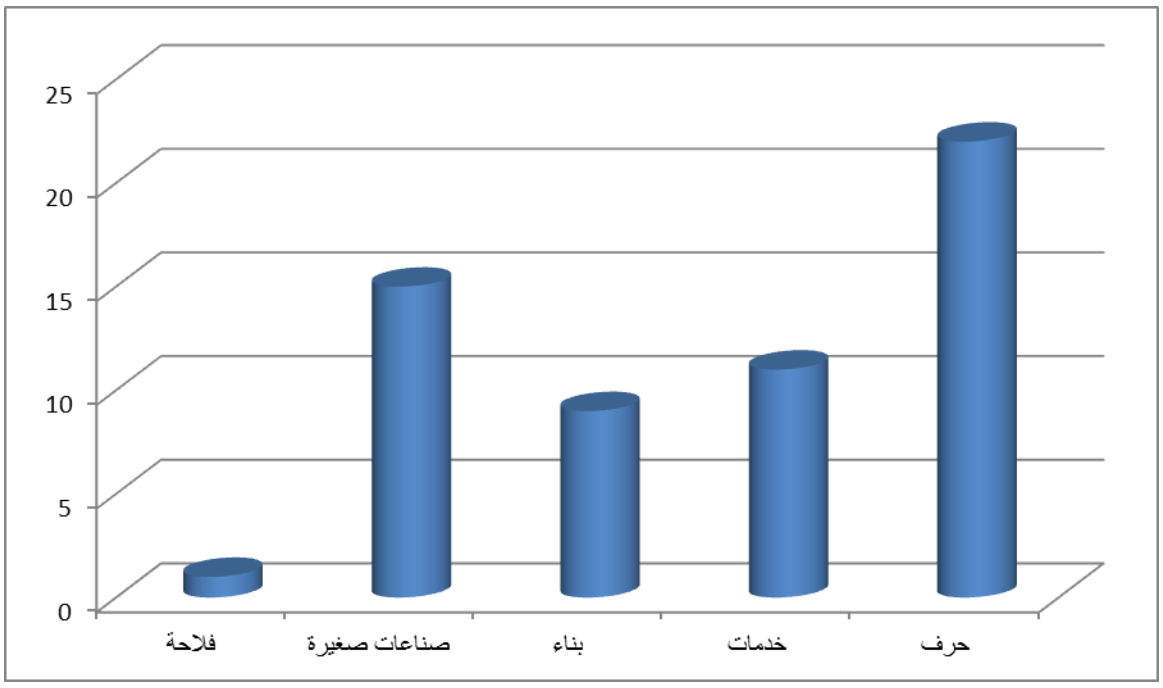

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات الجدول رقم (12)

حسب معطيات الجدول يتضح لنا أن وكالةANGEMفي سنة 2019 ساهمت في إنشاء 58 مؤسسة، حيث يحتل قطاع البناء 17 مؤسسة ، أما في المرتبة الثانية نجد قطاع الصناعات الصغيرة حيث تم تمويل 13 مؤسسة ، و يليه قطاع الحرف الصغيرة 10 مؤسسة ، أما في المرتبة الرابعة فنجد قطاع الفلاحة ب 07 مؤسسة ، بينما يحتل قطاع الخدمات المرتبة الخامسة ب 04 مؤسسات

المطلب الثالث: القطاعات الممولة في اطار وكالة CNAC –البيض–

الجدول رقم (13) القطاعات الممولة في اطار وكالة CNAC

خلال سنة 2017 إلى غاية 2019

القطاع	المودعة	المقبولة	الحاصلة علة الموافقة البنكية	الممولة	مناصب الشغل	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي
الزراعة	600	120	88	202	291	88	257
حرف	401	87	432	184	57	15	21
بناء وأشغال عمومية	692	112	66	21	06	07	05
الصناعة	82	07	10	07	26	04	03
مهن حرة	143	192	152	120	85	87	72
المجموع	1918	518	748	534	465	201	378

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

الشكل رقم (11):القطاعات الممولة في اطار وكالة CNAC فرع البيض

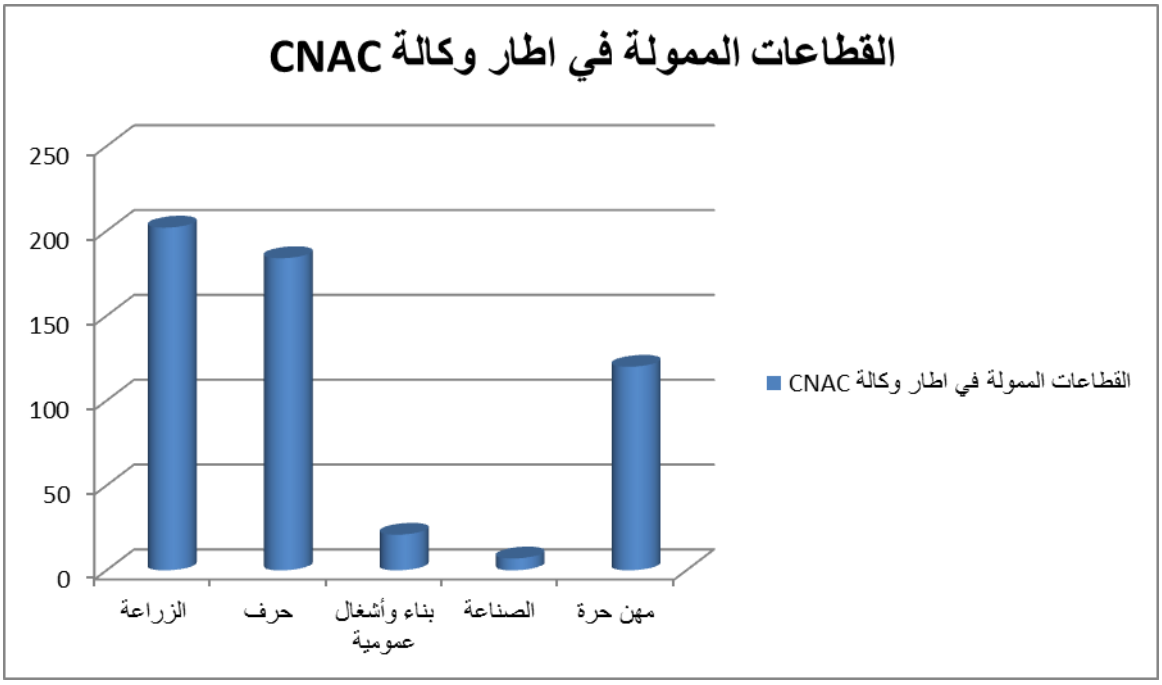

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات الجدول رقم (13)

حسب معطيات الجدول يتضح لنا أن وكالةCNACمن سنة 2017 إلى غاية سنة 2019 ساهمت في إنشاء 534 مؤسسة، حيث يحتل قطاع الزراعة202 مؤسسة ، أما في المرتبة الثانية نجد قطاع الحرف 184 مؤسسة ، و يليه قطاع المهن الحرة 120 مؤسسة ، أما في المرتبة الرابعة فنجد قطاع البناء والاشغال العمومية ب 21 مؤسسة ، بينما يحتل قطاع الصناعة المرتبة الخامسة ب 07 مؤسسات.

خلاصة الفصل الثاني:

وكذلك لهذا الفصل يمكن القول أن الهيئات الوطنية الثلاث حسب فرع ولاية البيض لكل وكالة تساهم في دعم وتشجيع المقاولاتية في المنطقة، وتمكن الشباب البطال سواء فئة الرجال أو النساء من إنشاء مؤسساتهم الخاصة في مختلف القطاعات والأنشطة، وذلك من خلال منح عديد الخدمات والامتيازات المالية وغير المالية، ومساهمتها في دعم أصحاب المشاريع لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، كما نلاحظ أن برامج التمويل المصغر دور كبير في مرافقة المقاول ، وهذا يتجلى من خلال العدد المتزايد للمؤسسات المنشأة و مناصب العمل المستحدثة وبوتيرة تبعث إلى التفاؤل خاصة تلك المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وهذا ما عكسته الأرقام المسجلة عند تشخيص واقعهم على مستوى كل وكالة من وكالات ولاية البيض، بعدما تم تقديم هذه الهيئات والتعرف على مختلف الصيغ التمويلية التي تقدمها كأداة للمرافقة المالية.

خـاتمـة

تعتبر هيئات الدعم والمرافقة بمثابة وسيلة فعالة، تهدف أساسا الى دعم أصحاب المشاريع المقاولاتية ،بتوفير بيئة متكاملة من خلال الدعم المالي والمرافقة، والتي تعمل على تسهيل عملية الانطلاق في المشروع والتي يمكن اعتبارها أصعب مرحلة اضافة لمرافقته لضمان استمراريته، وبذلك فهي تؤدي دورا هاما في تنمية الاقتصاد.

ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق الى موضوع دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع الإستثمار المحلي بولاية البيض، حيث تم عرض اهم الخصائص التي تميزها مع ذكر اهم العوائق والمشاكل التي تواجهها، بالإضافة الى ابراز مختلف البرامج والاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع الذي له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك بالتعرف على أهم الهياكل والمؤسسات التي تعمل على دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سلطنا الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

1. نتائج الدراسة:

على ضوء ما عرض في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي نوردها فيما يلي:

- ✓لهيئات الدعم والمرافقة دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- ✓أصبح هيئات الدعم والمرافقة دور مهم في الاقتصاد الجزائري، لما لها من أهمية بالغة في دفع عجلة الاقتصاد، كما أصبحت تحظى بدعم من طرف مختلف الهيئات التي وفرها المشرع الجزائري؛
- ✓عملت الدولة الجزائرية على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية هيئات الدعم والمرافقة ، وتعتبر هذه الأجهزة التي تبنتها الدولة أحد اهم السبل لتسهل على المقاولين انشاء مؤسساتهم وتطويرها، لما تقدمه هذه الهيئات من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين؛
- ✓تولي الجزائر اهتماما بالغا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يتجلى في مختلف الإجراءات والإصلاحات وكذا الأساليب العديدة المنتهجة لترقيتها؛
- ✓الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة المدروسة (2017-2019) مولت قطاعات الفلاحة ،الخدمات، الحرف، بشكل كبير وهذا راجع إلى إهتمام الشباب المستفيدين بهذه القطاعات؛
- ✓عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عرف ارتفاعا في السنوات الأولى المدروسة، ثم بدأت في التراجع بشكل واضح في السنوات الأخيرة لإنخفاض طلبات التمويل عليها؛

✓ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية البيض في توفير 100 منصب شغل خلال الفترة المدروسة؛

✓الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض مولت قطاعات الصناعات الصغيرة والحرف والخدمات، بشكل كبير وهذا راجع إلى إهتمام الشباب المستفيدين بهذه القطاعات؛

✓تشجع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض المقاولاتية النسوية بكثرة، وذلك لأن أغلب المستفيدين من الوكالة نساء ويعتمدن على القروض الخاصة بشراء مواد أولية؛

2. اختبار صحة الفرضيات:

✓تلعب هيئات الدعم والمرافقة دور مهم في تنمية الاقتصاد ودفع عجلة الإنتاج، من خلال ترقية الاستثمار المحلي ومنه الوطني؛ **الفرضية الأولى صحيحة**

✓تساهم هيئات الدعم والمرافقة بالدعم المادي في ترقية الاستثمار المحلي بولاية البيض عن طريق توفير المتطلبات الضرورية لتنمية وترقية المشاريع الجديدة من خلال امدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لمواجهة الصعوبات، فهي تعد حافزا استثماريا للشباب. (**الفرضية الثانية صحيحة)**

✓تعمل الوكالات الثلاثة (CNAC، ANGEM،ANSEJ) لولاية البيض على تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص نشاطها بولاية البيض، ومن خلال تمويلها للعديد من المشاريع الاستثمارية، وخلقها مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية، بالإضافة لدعم وتمويل قطاعات متعددة حسب رغبة أصحاب المشاريع لكن تبقى مساهمتها في الاستثمار المحلي محتشمة. (**الفرضية الثالثة غير صحيحة)**

3 . التوصيات والاقتراحات

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناءا على النتائج العامة المتوصل اليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل اليه على النحو التالي:

✓تكثيف الجهود فيما يخص السياسات والبرامج الداعمة للمقاولاتية، والتنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها؛

✓تكثيف الأيام الإعلامية والتحسيسية وتقديم الارشادات والنصح للشباب الراغب في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الفضاءات العلمية (الجامعات، مراكز التكوين المهن وغيرها)؛

✓منح الأولوية والامتيازات الإضافية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة خاصة في قطاع الفلاحة والصناعة، وكذا الاهتمام بالمشاريع التي تحمل الأفكار الجديدة؛

- ✓الاعتماد على حاضنات الاعمال كشركاء مع وكالات دعم وتمويل المقاولاتية والتنسيق فيما بين هذه الهيئات، ما يوفر خدمات وامتيازات إضافية لأصحاب المشاريع؛
- ✓العمل على زرع الثقة بين المرافق والمقاول.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1.أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، **مبادئ ريادة الأعمال**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الطبعة الأولى، 2016

2.أدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدّوى الاقتصادية**، 1999 ،الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة

3.طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار** ،عمان الأردن، دار المستقبل للنشر،2008

4.مُحَّد عدنان بن الضيف، **مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، 2013 ،دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان- الأردن.

5.مُحَّد حسين الوادي وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، 2010 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان.

6.هواري معراج وآخرون، **القرارات الاستثمارية في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، 2013 ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط01 ، عمان- الأردن.

7.هوشيام معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، 2009 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط01 ،عمان.

ثانيا: الأطروحات

1.آمال بعيطه، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة، جامعة باتنة، 2017/2016.

2.إيمان بوضرسة، **تحليل أثر المرافقة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة 2.

3.بوزيدة، حميد، 2006 ،**النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992 –2004** .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

4.بوسيف سيد احمد، **تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية**؛ أطروحة دكتوراه علوم التسيير غير

منشورة؛ جامعة تلمسان، 2018.

5.الجودي ججد علي؛ **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه علوم التسيير غير منشورة، جامعة بسكرة.

6.فارس طارق ، **دور ومكانة مؤسسة الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 1 ، السنة الجامعية ، 2017-2018.

ثالثا: المجلات

1.بوسيف سيد أحمد، **بن أشنهو سيدي مُحَّد، تأثير إدراكات الرغبة والجدوى على النية المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات في الماستر**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016.

2. رحيم حسين، **نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإقتصاد والمجتمع**، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد5، العدد3، 2005.

3.أحمد زكريا صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة– الأردن كنموذج–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد03.

4.صندرة سايبي, عبد الفتاح بوخمخم؛ **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة** ، مجلة الاقتصاد والمجتمع؛ العدد04؛ 2012.

5.الصيرفي مجد عبد الوهاب، عصام عطية، رحاب السيد؛ **ريادة الأعمال المفهوم والنشأة والأهمية**، مجلة كلية التربية. العدد 22، 2020.

6.ناصري مُحَّد شريف ، **النية المقاولاتية بين نموذج الحدث المقاولاتي ونظرية السلوك المخطط** ، مجلة البحوث والدراسات التجارية 01/05 ، 240-255 (2021).

7.مجادي رضوان، **سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر"**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني ،المجلد السادس، الصادرة عن مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة ,2 ديسمبر 2017.

رابعا: الملتقيات

1. شيبي عبد الرحيم وشكوري مُحَّد، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية "تفييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009.

رابعا: المراسيم التنفيذية

مرسوم تنفيذي رقم 20-329، مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة2020.، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417. الموافق 8سبتمبر سنة 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 70 الصادر بتاريخ 9 ربيع الثاني 1442الموافق 24 نوفمبر2020.

تم بحمد الله